إن ظلمتم فاستتروا

الجمعة ٨ أكتوبر ٢٠١٠

ما هذا إلَّا عنوانٍ لحالة الفساد المُستشري في قضايا الفساد الإداري، وبفضل الله ثم السياسات المُتَّبَعة الجديدة نستطيع أن نقول: إن السرقة والاحتيال والنصب أصبحتٍ واضحةً، وتوجد في شتَّى المجالات الشرعية والحكومية والمدنية، فالمثال الأول الذي حصل في منطقة مكة المكرمة في السنتين الماضيتين في محاكم جدة عن مسئولية بعضٍ من القضاة وكُتَّاب العدل في قضايا التزوير، ما كانت إلَّا بداية انفراط السبحة لتؤكد وتفضح وتُبيِّن لنا أن الفساد الإداري مستشرٍ في جهات من المفروض أن تكون هي الأفضل والأشرف والأكثر مصداقية من أيِّ جهةٍ أخرى، حيث إنها مسئولة عن أرزاق ومصائر العباد في كلِّ المستويات والطبقات.

والمثال الآخر ما حدث في المدينة المنورة الأسبوع المنصرم في قضية فسادٍ في محكمة طيبة الطيبة من إصدار صكوك والالتفاف على القوانين، وما خَفِيَ لا نعلم إن كان أعظم، فالتستر لم يعد موجودًا في الفساد الإداري وخاصةً في المحاكم التي من المفروض أن تكون بمنأى عن أيِّ فسادٍ؛ لِمَا تمثله من هيئةٍ أساسيةٍ في حياة المواطنين من أحكامٍ تغيِّر مسارَ وحياةَ العباد وكلُّ هذا نتيجة استشراء الفساد بين أروقة المحاكم.

فما هذه إلَّا أمثلة تطالعنا بها الصحف وما هي إلَّا جزءً يسيرًا ممَّا يدور على أرض الواقع في شتَّى المجالات ولكنها سرقات مستورة بِنيَّات بعيدة أن تكون شريفةً أو نزيهةً، ومنها يتسلَّق القوي على الضعيف، وتُؤخَذ الأموال من غير حقٍّ ولا استحياءٍ بفضل السُّلطة التي يحتلها هؤلاء القوم، وهنا أعني بعض أولي الأمانات،

ويوجد الكثير مَن صفحته بيضاء ويخاف العقاب ويحمل هذه المسئولية التي ائتُمِنوا عليها، ففي حديثٍ نبويٍّ أنَّ القضاة ثلاثة؛ اثنان في النار وواحد في الجنة، لِمَا خَصَّه وأكَّد عليه النبي الأُميُّ ﷺ من مسئوليةٍ جليلةٍ للمسئولين عن مصائر العباد، ومما عُرِف أنه سينتج عن هذا المنصب من إغراءات دنيويةٍ وصفقات تجاريةٍ تُدَار تحت عباءة السُّلطة القضائية.

وهنا أتساءل ما مدى جذور واستشراء الفساد في هذا الجهاز في شتَّى المناطق، فهم ليسوا بمنأى عن المساءلة من قِبَل حكومتنا الرشيدة، وحسب الإحصائيات الأخيرة فإن الفساد العلني والسرقة والتحايل على القوانين موجودة أيضًا في هذا الجهاز الذي يتحكم في مصائر العباد والحق العام، وقد توعَّد الله به أن لا يسامح مَن يستغله للظلم والعدوان... وهنا أتساءل أيضًا ما هي القوانين والتشريعات التي تحكم هذه الفئات، وكيف يتلقون دراستهم ويتخرجون بهذه الصفات وما هي المحاذير والمقادير التي يدرسون بها في الجامعات التي تُخرِّج مثل هؤلاء، والتي أدَّت إلى الإضرار بالعباد والاقتصاد الوطني وتمرير الفساد، والحجب الكُلِّي عن المشاكل الكبيرة والكثيرة في الرؤية والمصداقية والسُّلطة التي أُعطِيَت لهم، فالنتيجة فساد بلا سكونٍ ولا استحياءٍ من ربِّ البرية والعباد أمام وتحت أنظار الجميع، وبهذا نستنتج أن الكثير مستفيدون، والقلة ساكتون عمَّا يدور في أروقة المحاكم من مَظالِمٍ؛ فالأحكام بعضها عُرفية وليست قابلة للنقاش والقياس ولا الرَّوية، وتأخذ سنوات بل عقودًا لتحل أبسط القضايا وأعتاها قوةً وعناوينها مدوِّية، فإن الأحكام الشرعية مرهونة أحيانًا بأهواء القاضي من غير مرجعيةٍ؛ لذا نرى تعطلاً للأعمال ومن النادر أن تُؤخَذ الحقوق إلَّا بالقوة والنفوذ، وكلنا يعرف ويعيش واقعًا ملموسًا من تأخر الأحكام وهروب رؤوس الأموال لمناطق خارج الحدود، نتيجة هذا الخلل في هذا الجهاز الذي يُعتَبر الشريان الرئيس للحياة، فهنا نرى السرقات الجَليَّة من غير استحياءٍ ولا سترٍ، فالمواطن حتى يحصل على حقوقه المدنية الواضحة الجلية ينتظر شهورًا وسنينًا وعقودًا حتى يحصل على

أدنى ما تمنَّاه من استرداد حقوقه الشرعية، فتتعطل المصالح وينتفع منها الظالم، وتُبدَّد الأموال، ويأس صاحب الحق من استرداد ولو جزءٍ يسيرٍ من حقوقه الضائعة بين أروقة المحاكم، وهنا نتسائل مَن المستفيد؟ والجواب الحتمي: هو الظالم والمعتدي الأثيم!!

وإن سألنا فالجواب الفوري: هذا هو المفروض في الأحكام والتأني من السلامة والسرعة من الشيطان، وإن كانت الأمثلة كثيرة وموجودة عبر التاريخ كيف أن الإسلام أوصى بسرعة حل المسائل وتسهيل الأمور للعباد باسترجاع حقوقهم قبل أن يهرب الظالم وينهزم المظلوم، فأين الامتثال من هذا التشويه لتعاليم ديننا؟

وهذا ما أصرَّ عليه وصرَّح به مليكنا ونائباه في مناسبات عدةٍ، فالحلول موجودة وأمام أعينٍ ونظر مَن يريد الإصلاح وانتهاج السيرة المُحمَّدية ثم الأوامر المَلَكية من تفعيلٍ للقوانين المتستِّر عليها حتى لا تُستَعمل للانتصار على المصالح الشخصية، والمساءلة والمحاسبة لكلِّ مَن يتجرأ أن يلعب بالدِّين والشريعة ويأخذها عذرًا ومنبرًا للأحكام، وبهذا لا يكون الضرر فقط على المواطن ونتيجتها الحتمية الاقتصادية، ولكن أيضًا هروب رؤوس الأموال الأجنبية التي لا تجد قوانين مؤكدة لاسترجاع حقوقها القانونية، وبهذا نخسر وتخسر بلادنا سُمعتها الإسلامية ومصداقيتها الدولية والمحلية، فكما نرى الآن الاستثمارات الأجنبية موجودة على استحياءٍ؛ لعدم ثقتهم بتفعيل القوانين الموجودة، وليس خافيًا على أحدٍ ما أعلن عنه مليكنا من سياسةٍ شفافةٍ وواضحةٍ بعدم التستر على كائنٍ مَن كان.

هذا غير السرقات التي ما تزال تُذار علانيةً في جمع أموال تُقدَّر بمئات الملايين من الضعفاء والمساكين من غير رقيبٍ ولا حسيبٍ ولا ضوابطٍ قانونيةٍ، ولا قوانينٍ جريئةٍ ملموسةٍ، فنرى النصب على الإنسان البسيط أسهل من شَربة الماء، ومن بعد هذا نسأل أين تذهب أموالنا الوطنية والسرقات علنية، فالقوانين موجودة ولكنها مَنسيةً، وهنا أقول: يتناساها ذوو المصالح الشخصية، ولا تُفعَّل حتى لا نصاب بالعجب، ومنها على سبيل المثال قانون محاسبة الوزراء والمسئولين، وقد أُصدِرَ

هذا القانون بأمرٍ سامٍ في تاريخ ١٣٨٠/٩/٢٢ هـ برقم ٥٠١، وقد تُرجِمَ هذا القانون بالفعل والقول والعمل من قِبَل خادم الحرمين الشريفين بوقفته الشهيرة بإعلان الحرب على الفساد والقضاء عليه، وقد فعَّلها بالقول والمساندة نائبه الثاني الأمير نايف ـ حفظه الله ـ بوقفته الشجاعة أمام الأجيال القادمة بالإعلان أنه سيكون بالمرصاد لكلِّ مَن تُسوِّل له نفسه باللعب على الحقوق وأن الجميع لديهم حقٌّ معلومٌ.

وبهذا نرى أن الأساسات موجودةٌ وموضوعةٌ ولكنها محجوبةً، وأن قوانيننا أصبحت ألعوبةً بيد مَن يريد أن يلعب بالأوامر لساحته التنفيذية، فيأخذ ما يريد من القانون ويترك ما يدينه لمصلحته الشخصية؛ لذا يجب أن يكون المجتمع المدني على درايةٍ وثقافةٍ لمعرفة حقوقه الشرعية التي بنى عليها صقر الجزيرة العربية وأشباله دستورًا إسلاميًّا لكلِّ زمانٍ ومكانٍ.

فلنقف وقفةً واحدةً ونسأل ما هي المعلومات المحجوبة من قوانينٍ ومراسيمٍ موجودةٍ لحماية حقوقنا المدنية والشرعية والاقتصادية؛ لنعيد الثقة في دستورنا الإسلامي وفي أنظمتنا التنفيذية التي يجب أن تكون واضحةً ومكتوبةً ومنشورةً، لتجلِّي الصورة أمام المواطن بأن لديه حقوقًا في القوانين الموجودة لحمايته من الظلم والعدوان والتلاعب في أرزاق العباد، وبالتالي نعيد الثقة للمستثمرين المحليين والأجانب لندخل أنظومةً جديدةً قويةً مَبنيَّةً على أسسٍ إسلاميةٍ وأخلاقيات مُحمديَّةٍ للعبور بطمأنينةٍ إلى المرحلة الجديدة من سياسة هذه الحكومة التي أوضحت رسالتها الجَليَّة بأن المطلوب من المواطن الثقافة والوعي لمساعدة كيان هذا الوطن للارتقاء للمنظور والأنظومة المَلَكية التي أرساها ملك الإنسانية، خادم الحرمين الشريفين ونائباه للتصدي لكلِّ مَن يريد الإضرار بسُمعتنا العالمية والمحلية وبكشف المستور وعدم الخوف إلَّا من الربِّ المعبودِ لإجلاء الحقائق أمام ولاة الأمور؛ لتستقيم الأوضاع ويعم الرخاء وتعود الأمور إلى نصابها في مجتمعٍ كان من المفروض أن يكون مثاليًّا لِمَا يحمله من أبعادٍ وتُربةٍ صالحةٍ ورثناها

كمنهج حياة من القرآن والسُّنَّة، وليس من بشرٍ استغلوا المناصب وتلاعبوا بالأوامر والقوانين، مما نتج عنه بِنيةٍ تحتيةٍ هشةٍ لا تستطيع الصمود أمام هذا الكم الهائل من القيود التي كُبِّلنا بها لجهلنا بالموجود من قوانينٍ وثقافةٍ وطنيةٍ.

- **همسة الأسبوع:**

إن الله حَرَّم الظلم على نفسه وحَرَّمه على العباد، فخذوا حذركم أيها السادة من الظلم فإنه ظلمات؛ ليسطع نور الإسلام وينتصر على الظلم والعدوان.

ماذا نريد وماذا يريدون ؟

الأحد ١٠ أكتوبر ٢٠١٠

لطالما تساءلتُ: ما المطلوب من المرأة العربية خاصة؛ والعالمية عامة؟، ما الأدوار التي يجب أن نلعبها لكي نحصل على التأييد والرضا من المجتمع المحلي والدولي عامة؟... إن ربَّينا الأجيال والتزمنا الأبواب، قالوا: لا تنجح ولا تصرف، ولابد أن تصرف، وإن عملنا وأعطينا وأنتجنا، قالوا: لا تربي ولا تطبخ ولا تؤدي دورها في محيط أسرتها، ولا حقوقها في الزوجية، وإن أصبحتْ ذات منصب قالوا: ليس لها ولا من حقها، ويوجد أجدر منها...

احترنا واحتاروا في أي خانة يريدون أن يضعونا، لربما يضعوننا في خانة المجهول، لا تُعرَف لنا هوية ولا انتماء، لسنا ذكورًا ولم نعد نساءً، اخترقنا المحظور، وسافرنا عبر العصور، وحُكيت عنا الأساطير، فأصبحنا كائنًا غامضًا لا يمتُّ للبشرية بصلة، كائن يطير بأجنحة عبر الأزمنة، وفي كل زمن تسطر له أدواره وأزياؤه حسب أهواء الحاكم بأمره، فتارةً نصبح مصدر إلهام، وتارة كارثة على الأجواء، وتارة أيقونة توضع على صدور الأتقياء، وفي زمننا حيرة في الهوية والأدوار.

إلى متى ونحن تائهات يسير بنا السحاب في أجواء ضبابية وأبخرة سامة كيميائية، إلى متى ونحن نسير حسب الأهواء الذكورية وتُصنع لنا الأدوار، إلى متى ونحن ننقاد وراء شتي الانتماءات، فتارة منقبات، وتارة سافرات، ونحن نلهث وراء المسميات والمفردات وأفعالنا متضاربة قابلة للزيادة والنقصان.

"أنثى".. هل عادت عادات أزمنة الجاهلية، أم في الأصل لم تختفِ؛ بل ارتدتْ عباءة التخفي، واندستْ تحت المسميات من المذاهب، ليبقى وأد البنات، ولكن في

أشكال وأمثال أخرى وعادات لا تمت للإسلام بشيء، فألبسونا وخلعوا عنا ما شاءوا من رداء. ونحن ما زلنا كالماشية في قطيع مليء بالذئاب، لا نعرف أين المفر، وطريق الخلاص.

أهواؤنا شتى، وثقافتنا مختلفة، ولكن في الأساس والنهاية، نحن الضلع الأعوج، إن حاولت أن تقوِّمه انكسر، فلماذا وبعد كل هذا، لا نتركه لرب العالمين، ونتقبل المرأة كما هي، عوجاء، رائعة، ذكية، حكيمة، جريئة، غامضة.. ألا تكفي استقامة الرجال علي الطريق المستقيم، وما أحدثه في هذا الكون من حروبٍ وأوبئة.

أنا لست مع حقوق المرأة ولا مع تجزئة المجتمع إلى جزءين، أحدهما ذكر والآخر أنثى، بل إنني مع مجتمع واحد ذي خصوصية أنثوية وذكورية، إنسانية لكلا الجنسين، لأنهما في الأول والأخير متحدان، ولا يمكن لطرف أن يعيش من غير الآخر، وهنا أقول يعيش، وتقولون ممكن من غير الآخر تعيش حياتها بهدوء، ولكن الحياة لها معانٍ كثيرة ورؤية من جهات عديدة، أما الحياة بهدوء، فلها زاوية أخرى، وأما الحياة بمعناها الجلي والواضح للجميع، هي السعادة الزوجية والازدواجية، بانسجامٍ وحُبٍّ وهيام، ورومانسية، أم أنستنا الحياة حتى الرومانسية فالكون أُقيم علي حُبِّ الله لخلقه، وقد زرعها في عباده، كصفة من صفاته، وجعل الرحمة بينهما من هباته، فلمَّا أصبحنا متوحشين ووراء المال راكضين، ونسينا عهودًا مضت من الإنسانية المليئة بقصص الحب الأسطورية التي أنتجت إبداعات بشرية من خلال قصص الحُبِّ الأبدية.

أصبحنا في عصر الماديات والهويات الضائعة، كلٌّ يلهث وراء مسميات وهمية، والأدوار المنسية، فأصبح الرجل من غير هوية، والمرأة تبحث عن المعاملة السوية والاعتراف من قبل المجتمعات الدولية بأنها سوية وذات هوية استثنائية.

دعوة أطلب بها من الإنسانية التخلي عن الأدوار التجارية والعولمة الاستهلاكية، وتصفية الأجواء من الأبخرة الكيميائية لنعطي لأرضنا وهويتنا الصفة التي من أجلها خلق الكون والإنسانية.

أدوارٌ ومناصب

الجمعة ١٥ أكتوبر ٢٠١٠

الحياة دورةٌ موسميةٌ، تبدأ بالولادة الربيعية وتنتهي في المواسم الشتوية، في كلِّ موسمٍ تتقلب المناصب ونتبادل الأدوار، تارةً تشريعية وتارةً تنفيذية، ففي الطفولة نكون ضمن الدائرة التنفيذية، وفي الكهولة نصبح ضمن الدائرة التشريعية؛ لذا وجب علينا أن نعلم ونتقبل حياتنا ضمن هذه الدائرة الدنيوية، ونستغلها لتفعيل أدوارنا ضمن مسيرتنا الحياتية.

فالعرب كما عُرِفُوا في الكتبِ التاريخيةِ والآيات القرآنيةِ، حضارةً لا تعترف بالأدوار والمناصب بل بالأسماء والحوافز، لا يوجد لدينا فهمٌ عميقٌ لأدوارنا وواجباتنا، بل نتسرع في قراراتنا ولا نتحمل نتيجة زلاتنا، ونسأل دائمًا لماذا أصبحنا مُتكِلين مُحبَطين، وحالما يُقَال لنا لا مصيرٍ ولا نتيجةٍ نستكين ونلقي بأسلحتنا ونقول هل من مُعينٍ؟

كلٌّ يلهث وراء منصبٍ، كلٌّ يبحث عن دورٍ يلعبه ضمن لعبة المصير، لعبة تحاكي قرننا الحالي الذي يتسم باللعب على لهيب نارٍ، والتسابق على التسليح، فالتسليح في دفاتري ينقسم إلى أجزاءٍ وبنودٍ، منها: التَسلُّح بالعلومِ والمعرفةِ والفنونِ، ومنها: التَسلُّح بمفاتيح الأسماء والنفوذ، والآخر وليس الأخير وهو الأخطر: اتخاذ الدِّين كنوعٍ من تجارةٍ ذات شجونٍ، واللعب على تقليب المفاهيم والاعتقادات، والمذاهب لتقسيم وتفريق الشعوب الإسلامية والعربية، والحلول هي في التَسلُّح بالأخلاقيات المُحمَّدية، وكيف نلعب أدوارنا ونستغل مناصبنا لخدمة الأوطان العربية.

كيف لنا أن نكسب قضيةً وانتماءاتنا شتَّى، ونسير على هوى الحسابات البنكية والأرقام الوهمية، والمناصب العلوية؟ أصبحتْ المادة هي الأهم في حواراتنا المذهبية ونقاشاتنا الدينية، وحتى أطفالنا أصبحوا يفهمون ويساومون على مصروفاتهم الشهرية ومكاسبهم الدنيوية، ليطغى حُبُّ المال والجاه على كلِّ الأخلاقيات المُحمَّدية.

قراءتنا للسنن النبوية أصبحت دراسةً منهجيةً في مناهجنا الإسلامية، أصبحت مقررات تُدرَّس لنضعها على أرفف مكتباتنا العصرية المليئة بالأخبار والألعاب الإلكترونية والأفلام الأمريكية.

ألوان غرفنا أصبحت طيفًا من الموضات العالمية، وتَخلَّينا عن ألواننا الإسلامية، فانتبذنا ركنًا غربيًّا وحزنًا على ضياع فنوننا المَنسيَّة وتراث أجدادنا ذوي الأصول العربية.

احترنا وحيَّرونا ما بين الاختيار أن تكون المرأة عصرية وأن تكون مسلمةً أبيَّةً، بل يريدون أن يجزئوا دور المرأة ويستحدثوا لها وزارةً فرديةً، ألم يكن المجتمع كله خلقةً ربانيةً؟ مجتمعٌ كاملٌ مُؤلَّفٌ ومرسومٌ من الربِّ المعبود من ذكورٍ وإناثٍ وكلٌّ مُكمِّلٌ للآخر في أدواره المَعنيَّة، فالذين يطالبون بجعل المرأة كائنًا له وزارةً خاصةً يقولون ويسطرون عزل المرأة عن الشأن العام، لتصبح أداة خارج النظام، فالحلول موجودة من غير تقسيمٍ ولا تجزئةٍ عنصريةٍ، لماذا لا يُستَحدث داخل كلِّ وزارةٍ قسم يتعامل مع المرأة وتتكون أعضاؤه من المرأة نفسها حتى تكون أنظومةً داخل أنظومةٍ وتقضي حوائجها بيُسرٍ وانسيابيةٍ، فهل الأمور في الوزارات انسيابية للذكور حتى نطلب إنشاء وزارةٍ للمرأة، تتقلَّد المناصب وتُصرَف الأموال لإنشاء وزارةٍ لن يكون لها مفعولٌ إلَّا تعقيد الأمور وصرف الأموال من غير جدوى، ولا نتائج إلَّا لذوات الأرباح الشخصية. ففي نظري المحدود فالأدوار والمناصب لم تعد تحتاج إلى استحداثٍ جديدٍ؛ لأن الدائرة مزدحمة بالمناصب والأدوار مُوزَّعة بالكامل.

تكريم المرأة يكون بأن نجعل لها قسمًا في كلِّ الوزارات ترأسه امرأةٌ للتنسيق مع الجهة المَعنية وبها تكون فعالةً في كلِّ الوزارات، فنحن نحتاج للتسهيل وليس لتعقيد الأمور التي هي بالأصل شبكة عنكبوتية، كلٌّ يسعى لدورٍ ومنصبٍ في هذا الوطن واكتفينا بالأسماء ونسينا التفعيل والأهداف، واتجهنا للكميات ونسينا النوعيات، فما فائدة جهازٌ مليءٌ بالأسماء والمناصب من غير دورٍ واضحٍ وأفعالٍ على أرض الواقع، نحتاج في واقعنا الحياتي لمَن يُقدِّم ويعطي وليس لمَن يأخذ وينأى بالجانب الشرقي، نحتاج للفتاة الفَعَّالة المُنفِّذة التي تأخذ من المنصب واجبًا وطنيًّا وتلعب دورها بإيجابيةٍ وتفعيلٍ حِسِّيٍّ.

وفي نفس السياق نجد مَن يحاربون المرأة أن تتبوأ مقعدها الذي أعطاه لها الله سبحانه وتعالى جزءً من التكوين الإنساني للحياة الذي لن يوقفه أحدٌ ولن يقف بوجهه أحدٌ؛ لأنه مرسوم إلهي وليس بشري، وكلُّ مَن ينادي بتوظيف المرأة في الموضع اللائق بها الذي يحفظ لها كرامتها فهو يسير على نهج النبي الأمي ﷺ الذي أودع السيدة عائشة رضى الله عنها أمانة تعليم الأمة، فقد قرأتُ مقالاً للدكتور عبدالله دحلان بالزميلة الوطن بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٠ بعد استلامه نسخةٍ من منشور الإدانة الذي تداولته شريحةٌ كبيرةٌ من المثقفين ورجال الأعمال، واصفًا إيَّاه الدكتور دحلان الموقع والناقل لهذا المنشور بقوله "الداعي لي بالخير إبراهيم بن توفيق البخاري عضو الجمعية الفقهية السعودية" وينص المنشور المُرفَق بخطابه بيان من الشيخ عبدالمحسن بن حمد العباد البدر الذي يعنون البيان بـ (الغرفة التجارية الصناعية في جدة رائدة الغرف التجارية في انفلات النساء)، على خبرٍ مقتضاه أن الدكتور الدحلان لم يجد حرجًا في تعيين المرأة في منصب أمين عام غرفة جدة، خاصةً مع عدم وجود في نظام الغرف التجارية ما يمنع ترشحها، وقد قابله الخبر بتصريحٍ وتسريبٍ مانشيت من عبد المحسن بن حمد العباد البدر (حسب الاسم المُذيَّل للمنشور) أن فسح المجال لها أن تتبوأ مقعدها بهذه الغرف معناه أن تكون المرأة قد أصبحت سافرةً متبرجةً، تختلط بمَن شاءت،

وتذهب حيث شاءت، وتسافر كيف شاءت، وتشارك الرجال جنبًا إلى جنبٍ في مختلف اللقاءات والاجتماعات في الغرف التجارية وغيرها، والمرأة المسلمة في هذه البلاد لها أن تعمل في التجارة دون اختلاطٍ بالرجال، وتقوم بتوكيل مَن شاءت من الرجال في مباشرة أعمال تجارتها، وتحذر تقليد غيرها من النساء اللاتي انفلتن في البلاد الأخرى، وكلُّ جديدٍ فيه مخالفة للشرع يُنذِر وقوعه بخطرٍ شديدٍ، ومن ذلك ما حصل من بعض الغرف التجارية من إشراك بعض النساء في مجالسها تقليدًا للغربيين والمستغربين في البلاد الأخرى، فإن الواجب منعه ومحاسبة مَن أقدم عليه وكذا مَن يُقدِّم على غيره مما يماثله).

وهنا أتساءل: ما هو الأشرف لنسائنا؛ أن تضطر المرأة السعودية لأن تعمل كمعلمةٍ وممرضةٍ بل وخادمةٍ في الدول المجاورة، وأن تُستَغل في غير مجتمعها بهدر كرامتها وأن تختلط في البيوت والمؤسسات بعواقبٍ غير محمودةٍ، ودون تعليق من مناداة صون المرأة ووقارها في بيتها؟ أليس من الإنصاف أن تكسب قُوْتَها بكرامةٍ وتشغل وظيفةً محترمةً في وطنها ومجتمعها وتحت أنظار أهلها ومحارمها لتخدم وطنها بعِزٍّ وكرامةٍ؟ أم نتركها عُرضة لمساوئ الدهر لمجرد أن البلاد المجاورة لا تمنع عمل المرأة ولا تضع له قيودًا كما نفعل؟

فالكلُّ يلهث ويتسابق مع الزمن لا لوضع بصمةٍ تُذكَر ولا لإنجازٍ يُذكَر بل لملء الجيوب والقفز على المحظور والظهور، فأصبحت ثقافة التباعد والتنافر منهجًا، والتقريب والحوافز واحترام النفس أصبح سلوكًا منحرفًا، هل نسينا أن لكلِّ دورةٍ نهاية ولكلِّ عجلةٍ بداية ولكلِّ إنسانٍ حكاية.

أدوارٌ ومناصبٌ، كلٌّ متقلدها ولكن أين الواجب ومُنفِّذها؟ حياة أبدية، هل هذه هي بصيرتنا وعقيدتنا الدنيوية؟ إنها لم تدم للمخلوقات الأرضية ولا حتى للرسل، هل عمينا وحُجِبَت عنَّا أدوارنا الإنسانية من تكافلٍ ورحمةٍ اجتماعيةٍ، ومسئوليات ذات أهدافٍ كونيةٍ؟

مجتمع يئن بالمشاكل والضربات الغربية، من إعادة تشكيل بنيتنا الأساسية والتحتية، فهل من محاربٍ ومجاهدٍ لإيجاد الحلول الوسطية التي كان منهاجًا في الأزمنة الماضية وطريقًا انتهجوه في حياتهم اليومية.

فقد أصبحنا كقطيعٍ ينقاد وراء كلِّ الجهات والأقطاب الرباعية، والخطوط الاستوائية، فأضعنا مناصبنا وأدوارنا وراء الهويات والمنهجيات الضبابية، كيف نبني أساسات على أرضيات هشة لا تنفع الزرع والزارع في المواسم الحصادية، ولا تؤدي دورها في ربوع أشرف الرسالات الإلهية؟

كلُّ يومٍ تطالعنا الصحف بالفضائح المدوية عن مشاكلٍ لم تكن في حساباتنا المصرفية، ولا من تطلعاتنا الإنسانية، فتارةً نصبٌ واحتيالٌ وتارةً فيضانات وانهيارٌ، وتارةً أوبئةٌ واعتذارٌ، وفي كلِّ الأحيانِ حكايات لم تكن على البال.

معالجة الجرح لا تكون بالتسكين بل بالمداواة والكي والتفعيل، جرح ينزف بها شرايين الأمة، لابد له من حلولٍ جذريةٍ وفوريةٍ، فجسمنا واحد ولكن قلوبنا شتَّى، ولن تستقيم الأمور مادامت المناصب هي الفكرة الأصلية، وليس لعبها وتنفيذ مسئولياتها هي الأهداف المرجوة.

انسيابية في تدفق الطاقات الإيجابية لدرء مفاسد الانبعاثات السامة البيئية من تحوُّلِ مجتمعٍ اتسم بالاعتدالِ والوَسَطيةِ والمصداقيةِ والنزاهةِ والشفافيةِ، إلى مجتمعٍ يتكالب على المناصب والأدوار العلوية، ولم يخلُ جهازٌ من هذه الأوبئة المستعصية، ولم يخلُ منبرٌ من التنافس على الكلمات والعِبَر والخُطب غير المجدية وأصبحنا ممَّن لا قلوب لهم وأبصارهم مَعميَّة عمَّا هو أساسي من أحاديثٍ مُحمَّدية وأهمها: "إنما بُعِثتُ لأتمم مكارم الأخلاق" وليس كما نراه من عباداتٍ فيزيائيةٍ لا تخلو من كونها أصبحتْ عادات لا تدبر ومنهاجٍ نزاوله في حياتنا اليومية.

- **همسة الأسبوع:**

هل خلتْ القرونُ من الرسالات الإلهية والعبادات حتى في أزمنة الجاهلية والوثنية؟ فالمطلوب تفعيل العبادة بالعمل، فاعملوا فإن الله سيرى أعمالكم، ونحن مسئولون كمسلمين وحاملين اللواء المُحمَّدي بأن نكون خيرَ أمةٍ أُخرِجَت للناس ومثالاً يُحتذى لأنفسنا حاضرًا وللأجيال الآتية مستقبلاً.

رؤساء دِوَل أم رؤساء تحرير؟

الجمعة ٢٢ أكتوبر ٢٠١٠

"السُّلطة الرابعة".. هكذا يُسمِّون الصحافةَ في الإعلامِ الغربي، فالإعلامي يملك ما لا يملك غيره من سُلطةٍ لتغيير سير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحقوقه مكفولة بالكامل بواسطة مؤسسات لجانٍ مُخصَّصةٍ للحفاظ على حقوق الإعلامي والكاتب مهما بلغ حجمه أو نجمه أو اسمه من علوٍّ أو هبوطٍ في سلم الوظيفة أو المسئولية.

أما في وطننا الحبيب فالمعادلة مقلوبة كما في معظم الأمور الإدارية، فالإعلامي والكاتب لا يوجد له مُدافعٌ ولا مُطالِبٌ ولا لجانٌ ولا مؤسسات، وبالتالي لا حقوق ولا أهداف دنيوية، فالمفروض على إعلاميينا من ذكورٍ وإناثٍ أن يعيشوا مُتصوِّفين زاهدين راضين بما يُغدَق عليهم من معظم رؤساء التحرير بما فيها المجلات والصحف اليومية، ضمن سياسة لا توجد أصلاً إلَّا عند ذوي العقولِ المستبدةِ الطاغيةِ، فالديكتاتورية هي السياسة المحلية لمعظم رؤساء دول الصحافة والإعلام المحلي، فالكل أصبح مردوخًا والكل أصبح ذا سلطةً بدون نهايةٍ، فيفصلون ويعينون ويصرفون لمَن يريدون بدون قوانينٍ مكتوبةٍ أو مُدوَّنةٍ ضمن أشراط وُضِعَت من قِبَل وزارة الإعلام المفروض أن تكون هي المُتصرِّفة والمسئولة بتطبيق القوانين المحلية المتعلقة بالكُتَّاب والإعلاميين في وطننا الحبيب والحفاظ على حقوقهم على شتَّى أطيافهم وجنسياتهم وأجناسهم، وتأسيس لجانٍ ترعى وتسهر على حقوقهم مثل أيِّ دولةٍ متطورةٍ في العالم.

يجب أن تكون الأولويات لدى وزارة الإعلام حقوق أبنائها وبناتها الكُتَّاب والإعلاميين لصيانة وحفظ كلِّ ما يتعلق بالحقوق المدنية، فما جدوى الصحف

والمجلات ومحطات التلفزة إن كانت مبنيةً على كوادرٍ مقهورةٍ لا تستطيع أن تقول (لا) لرئيسها، ولا تستطيع أن ترفض ولا أن تستنكر ولا أن تطالب بحقوقها المسلوبة والمسلَّم بها في جميع دول العالم.. ما فائدة كُتَّاب تُسلَب كلَّ يومٍ أفكارهم بدون حفظٍ أو مطالبةٍ لحقوقهم الأدبية والمعنوية والمادية؟ ما الجدوى المُعلَنة لإعلاميين يصلون النهار بالليل ليسطع نجمهم ولكن يأفل بِجَرَّةِ قلمٍ ليُحذَفوا من تاريخ الصحافة بدون مبررات ولا إنذارات ولا تعويضات؟.. ما فائدة كلمة (لا) إن لم يستطيعوا أن يُطبِّقوها في كتاباتهم وأفكارهم المبدعة ليطفئوا أفكارهم ومواهبهم بمجرد تصنيف رؤساء التحرير لهم بالثوار والمجاهدين؟ وأقل الاعتبار كلمة «بدون موهبة» ليحل مكانه كاتب المزاجية والحزبية والمصلحة الرئاسية التي تحكمه بدون تفكيرٍ ولا تدبيرٍ ولا ضميرٍ، إنما بتلقائيةٍ وعشوائيةٍ وكأنهم آلات روبوتية تعمل بالريموت كنترول أو بالطاقة الذرية، ليكتبوا ما يمليه عليهم مزاج تلك الشخصية أو هوية تحرير صحيفته النخبوية، أو الحلف بالوطنية والانتماء بعدم التَعرُّض لتلك القضية أو هذه المشكلة التي أصبحت مستعصيةً، والعزوف عن كلِّ ما يُغضِب الرئيس أو نائبه أو حتى رئيس الصفحة المحلية وبذلك يصبح مثال المصداقية في سياسةٍ كلها استبدادية.

أين الحقوق الإعلامية والضمانات واللجان الحقوقية للدفاع عن حقوق الإعلاميين والكُتَّاب والعاملين في شتَّى مجالات الإعلام، أين القوانين المكتوبة الشرعية؟ أين يتظلَّم العباد ممَّن كُتِبَ عليهم العمل في هذا المجال الحيوي؟ وكيف يدافعون بدورهم كإعلاميين عن القضايا الإنسانية وهم بأشد الحاجة لها ولأن تُسلَّط الأضواء على حقوقهم الضائعة لدى مَن يملكون القرار على رقاب الأحرار؟ مَن يستطيع أن يقف في وجه القرارات التعسفية ويطالب بحقوقه العمالية؟

فالمطالبة بالحقوق لمَن يعمل في مجال الإعلام الذين نرى معاناتهم يوميًّا من هضم حقوقٍ وسلبٍ للإرادة والقرارات الفجائية لتُنهِي مسارَ رجالٍ ونساء بذلوا وأعطوا لمهنتهم من تضحيات مجهولة للقُرَّاء الذين يقرأون ولا يعرفون أنَّ مَن وراء هذه

الأخبار والمقالات مأساة إنسانٍ يتبعها معاناةُ أُسرٍ بأكملها لا تستطيع الاعتراض على أيٍّ من الشروط الفردية لكلِّ مؤسسةٍ إعلاميةٍ، فلا توحيد للقوانين ولا للأجازات ولا البدلات ولا الحقوق المدنية، بل ساحةً للعشوائية والشروط التعجيزية لمَن يريد أن يمضي قدمًا في هذا المجال المجهول النتيجة والهوية ودهاليزه السوداوية.

أنا إنسانةٌ في المقام الأول ومواطنةٌ وأهوى الإعلام، فقد وجدتُ في هذا التجمع غابةً تملؤها الوحوش الكاسرة بدون نُظُمٍ ولا بروتوكولٍ ولا حتى دستورٍ، بل غابةً استوائيةٍ فيها من كلِّ أنواع المخلوقات البدائية بنظامٍ لا ينتمي إلى عالمِ أي حضارة ولا حتى إلى القوانين الغربية التي أصبحت قدوتنا في كلِّ أمورنا الدنيوية، فلماذا لا نقتبس ونُفصِّل لنا ثوبًا يلائمنا مما يوجد لديهم من تقدمٍ في مجالات الاقتصاد والتعليم والإعلام والتقنيات والدفاع عن حقوق الآخر في كلِّ المجالات وخاصةً الإعلامية؟ لمَّا عرفوا ما لدى هذه الجهة من دورٍ أَوَّلِيٍّ وأساسيٍّ في نشر الثقافة العالمية، وهي إمَّا أن تكون علويةً أو سفليةً أو وَسَطيةً، فأسسوا لها لجانًا وأعطوا للعاملين فيها أكثر ممَّا أُعطِيَت لكلِّ المجالات الأخرى من دوافعٍ وامتيازات، فأصبحوا الرائدين في هذا المجال وإعلاميوهم تغشاهم سمة الوقارِ والاحترامِ، أمَّا نحن فسيمانا تعبِّر عمَّا فينا من ذُلٍّ واستعبادٍ حتى لو وضعنا أقنعتنا الذهبية.

- **همسة الأسبوع:**

إعلاميون بلا حدود... هكذا أريد صحافتنا؛ فلن يسطع نجم إعلاميينا إلَّا عند بزوغ فجر الحقوق الإنسانية.

درس أم محاضرة يا معالي الوزير؟

السبت ٣٠ أكتوبر ٢٠١٠

تشرَّفتُ بدعوةٍ من صاحب السمو المَلَكي الأمير عبد العزيز بن ماجد بن عبد العزيز أمير منطقة المدينة المنورة، ومن معالي مدير الجامعة الإسلامية الدكتور محمد بن علي العقلا، للمداخلة بورقةٍ في محاضرةٍ لوزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى عنوانها: "القضاء السعودي بين الأصالة والمنهج ورغبة التطوير" لمناقشة النظام القضائي الجديد الذي كان من المفترض أن يبدأ تطبيقه وتفعيله منذ إصداره بتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ...

فهنا أولاً تفاجأتُ بدعوتي للحضور بما أن بعض قضاتنا يعتبرون صوت المرأة عورة ومداخلتها ناقصة، ووجودها في الدنيا لا يلائم أهواءهم الذكورية من حيث المبدأ أو المفعول؛ لذا من واجبي أن أرفع الراية البيضاء لأحيي الأمير والمدير على هذا التقدم الملموس للمضي قدمًا نحو مستقبلٍ مشرقٍ لهذه الجامعة العريقة التي أُسِّسَت على عهد الملك سعود - رحمه الله - والتي باتت تحت أنظار العالم والمجتمع الدولي قاطبةً لِمَا لدور المملكة العربية السعودية التي تَشرَّفتْ بالبقعتين الطاهرتين من أهميةٍ كبرى وقدوةٍ للعالم الإسلامي، فقد لاحظتُ تغييرًا جذريًّا في المنهج الملموس والملحوظ في تقدم هذه الجامعة العريقة من بعد تَولِّي معالي الدكتور محمد العقلا، وهذا ما قد شفع له لِمَا حصل في تلك الأمسية، فقد بدأتْ المحاضرة بتحية الإسلام والصلاة والسلام على خير الأنام، ومن ثَمَّ بدأ الدرس الذي ألقاه معالي الوزير، ولا أقول محاضرةً ولا حوارًا ولا حتى مجالاً للأسئلة؛ لأن معالي وزير العدل لم يسمح لأحدٍ من الحضور أن يناقشه في معلوماته، أو يغالطه بإصدار حقائقٍ واقعيةٍ نلامسها كمواطنين نعاني من كثيرٍ من القضايا

الشائكة التي نعايشها يوميًّا، ولا نجد لها حلولاً في أروقة المحاكم وتأخذ عقودًا لحلها، وفي الأخير نستسلم لله الواحد الأحد ونفوِّض أمرنا إلى الله الواحد الصمد.

كان معالي الوزير فصيحًا بليغًا غير قابلٍ للنقاش ولا لسماع الحضور، وكان يعطي أمثالاً بعيدةً كلَّ البُعدِ عن واقع الأمور، وإحصائيات لا تَمُتُّ بِصِلةٍ إلى النِسب المئوية المُعتَرف بها، بل أعطانا أرقامًا أذهلت الجميع، وفي كلمته أنا أدرى منكم؛ لأنني وزير العدل وأنا أبعث بالمفتشين والشيوخ للاستطلاع والمعرفة بالأمر، ولم يخطر على بال معالي الوزير أن في أجهزته كما الأجهزة الأخرى، يقولون ما يحب الوزير، ويحجبون عنه ما يقلق نومه ويهدد بالنذير.

وأصبحتْ المحاضرة درسًا وتلقينًا وليس حوارًا حضاريًّا بأسئلةٍ وأجوبةٍ، ولكن بثقة أن المُساءلة لهذا الجهاز هي من المحظورات، كما بَيَّن لنا رئيس ديوان المظالم الدكتور الشيخ إبراهيم الحقيل بقوله: إن تأديب ومحاسبة القضاة هو خط أحمر...

وهنا أضع نقطة استفهام كبيرة بحجم هذه الصفحة في الجريدة، ألم يكن قيام هذه الدولة العظيمة على منهج السلف الصالح التي لا تعتقد العصمة إلَّا لله ورسله؟ ألم تكن المُساءلة هي لجميع الخلق أجمعين؟ ألم يقبل عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه بشكوى أهل العراق عن قضاتهم؟ وقد حاسب أمير المؤمنين هؤلاء القضاة الذين عيَّنهم وكان من بينهم من الصحابة ومنهم أبو موسى الأشعري، أم أصبحنا أفضل منهم وأصبح جهاز القضاء سُلطة لا تمس ولا تحاسب ولا حتى تقبل النصح؟ فنحن لا نرضى المساس بالشريعة كأمةٍ مُحمَّديةٍ، ولكن إن كان القاضي أخطأ وأفسد فيجب محاسبته كما كان عليه السلف الصالح، أما حتى هذه فيجب أن تُحسَب لمصالح وأهواء البعض الذين لا يقبلون الرأي الآخر، فأنا أذكر مليكنا ملك الإنسانية، يقول وعلى الملأ إننا نخطئ واقترفنا كثيرًا من الأغلاط ولكن سنصحح ونعدِّل حتى أن نصيب، والوزير يقول نحن لا نخطئ، ولكن القليل منهم هو الذي لا يَعْتَبِر ويُخطِئ، وأن الإعلام يهوِّل المعلومات ويُذكِّيها.

وهنا أسأل معالي الوزير عن عدة قضايا لم يُتَح لي أن أسأله إيَّاها نتيجة انقطاع الإرسال المفاجئ بين القاعتين حالما أُعْطِيَ الميكرفون للمرأة، هل هذا كان مقصودًا؟ خصوصًا أن الورقة التي قَدَّمْتَها كانت بها أسئلةً كثيرةً لنظامنا الجديد الذي لم يُفعَل ولا حتى رُبعه، فقد طُلِبَ مني أن أرسل فحوى المداخلة قبل ليلةٍ من المحاضرة مع أنه توجد قضايا كثيرة تحتاج ساعات وليس دقائق معدودة لمناقشتها، حيث إن الأمور تختص بحالة المواطن وحياته الشخصية والعملية والاقتصادية؛ ولكن ولدهشتي لم تتم المداخلة نتيجة انقطاع الاتصال الذي لا نعرف إذا كان تقنيًّا أم اتقائيًّا، بل ذكرتُ بعض النقاط من مداخلتي وكأنني دُعِيتُ لكي يثبتوا أنهم ديمقراطيون وَوَسَطِيُّون وأن مشاركة المرأة هي العنوان الجديد للوجه المعتدل لواقعنا الأليم، ولم يعلم أنني قرأتُ ما بين السطور؛ فهو لا يريد أن يسمع صوت الحقِّ الجَهورِ الذي لا يقبل التسويف ولا التمويه ولا الاكتفاء في الردود المدروسة، فاختبأ تحت مظلة انقطاع الاتصال مع أنني أصررتُ عدة مرات أن أتصل بالجوال ويُبَثُّ عبر الميكرفون لأستطيع أن أطرح أسئلتي الممنوعة من القضايا المحظورة من عضل البنات وزواج القاصرات، وحبس المواطنات بدون جُرمٍ والمواطنين بذات السياقِ وحقوق المرأة في الإسلام، وإبقاء القضايا في المحاكم مُعلَّقةً لسنوات، وما ينتج عنها من أضرارٍ للاقتصاد في البلاد، وإنشاء المحاكم المتخصصة نوعيًّا ومكانيًّا التي تخدم أفراد المجتمع، واستنباط أحكام جديدة ووضع أنظمةٍ تتوافق مع عصرنا الحالي ومتغيراته؛ لمحاربة الظلم والفساد والجريمة، والاعتراف بوجود خللٍ في مجتمعنا الحاضر من قضايا فساد في بعض المحاكم والجهات الحكومية التي شغلت الرأي العام وعكست صورةً سلبيةً عن مجتمعنا أمام العالم، إن صياغة الأنظمة من قِبَل مجلس الوزراء مُمثَّلاً بهيئة الخبراء لمكافحة هذه القضايا يُعَدُّ اعترافًا بوجودها ولكن يجب تفعيل هذه الأنظمة حتى يتم القضاء على الفساد وخاصةً في أهم جهازٍ يتصل مباشرةً بحقوق المواطن، وبالتالي فإن مصلحة تقنين القضاء لا تقل أبدًا في زماننا عن أهمية

ومصلحة توحيد القضاء على مذهبٍ واحدٍ، فهذه مصلحة اتفق عليها الجميع من أئمة ومشايخ هذه الأمة منذ بداية الدولة السعودية.

وهذه المحاضرة أو أقول الدرس لم يكن أبدًا ساخنًا كما صَوَّره الإعلام بل كان باردًا وليس قابلاً للنقاش ولا حتى الحوار، فكيف بالسؤال؟ فجاءت الأجوبة كما عهدناها عن صورةٍ بيضاء ملساء، مُطهَّرةً نازلةً من السماء لا تقبل حتى التنبيه على أنَّ القوانين الجديدة المتمثلة بخمس وثمانين مادة تسري على الجميع وفي الصدارة على رئيس المحكمة ورئيس كتابة العدل والقضاة ولكنها لم تُفعَّل، مع حرص خادم الحرمين الشريفين وتأكيده المستمر بتفعيل هذه القوانين والأنظمة، فكيف لنا أن نثق في جهازٍ لا يعترف بالأصل في الخلل ويرتفع بنفسه عن حتى الاعتراف بوجود العلل؟ فكلُّ ما جاء به وزير العدل من أرقامٍ مثل حالات الطلاق والفساد وحتى مدة بقاء الأحكام في القضاء جاء بها ناقصة وغير واقعيةٍ، فقد ذكر أن كلَّ المشاكل تُحَلُّ بظرف شهورٍ معدودات، ولم يعترف وزيرنا أنه قد أخطأ مَن أعطى إليه هذه المعلومة؛ لأنها ليست بشهورٍ بل سنواتٍ غير معدودةٍ بشهادة كلِّ المحامين والمستشارين القانونيين الذين يتداولون هذا العمل من اللانهاية، ولكن معالي الوزير وضع نفسه فوق كل الوقائع المعروفة لدى الجميع، والإحصائيات المُعلَنة المدروسة من شتَّى الجهات، واختصرها بكلمة "أنا وزير العدل" وليس أحدٌ غيري يعرف الوقائع والأرقام، وبذلك كان درسًا للحاضرين أننا قد جئنا إلى هذه المحاضرة لتلميع صورة هذه الوزارة وليس اعترافًا بواقعٍ ومحاولة وضع الحلول لهذه الكوارث، فَلَقَّنَّا درسًا لن أنساه بأننا لسنا إلَّا أدوات وعلينا الطاعة والامتثال، وليس قول الحق وإن عز.

خرجتُ من القاعة وليس لديَّ أيةَ قناعةٍ أو رجاءٍ بأن يتم تفعيل النظام القضائي الجديد، إن كانت هذه هي رؤية معالي الوزير ولن يكون تغيير إن كانت هذه هي سياسة وزيرنا الجليل، من غير الواضح ما جرى من تهميشٍ لصوت المرأة بقوله إن المرأة لا تريد مَن يُمثِّلها وهي مكتفيةً بما لديها، وهنا أقول للوزير إنها خالية

الوفاض ولا تملك من حقوق الإسلام حتى أدنى الحقوق؛ لأننا في حُكمٍ مكتوبٍ ومرسومٍ من بعض عقليات ما قبل الإسلام ولا تَمُتَّ بِصِلةٍ إلى الصورةِ المُشرِّفةِ والآمال التي جاء بها خير الأنام، هذا غير القضايا الساخنة التي كان من المفروض أن تُناقَش ولكن وزيرنا استفرد بالكلام وصَوَّر قضاءنا وقضاتنا بصورٍ بيضاء لا تقبل النقاش ولا التطوير، وأنا أعرف أن الإنسان إن لم يقبل الاعتراف بالأخطاء لن يكون هناك تغييرٌ؛ لأننا بالأصل لا نعترف بالواقع بل نستكين ونختبئ تحت غطاءٍ ما نريد أن نسمعه وليس ما هو دائر عند بعض قضاتنا من ظلمٍ على حقوق المواطن والمواطنة، وكلُّنا يعرف أن الاعتراف بالحقِّ فضيلة، ولكنني اكتشفتُ في هذه الأمسية أن المسألةَ مغايرةٌ تمامًا للواقع، وأن المفروض أن يكون هذا الجهاز صفته العدل والسيرة النقية لمجتمعٍ اختصه الله بالفضيلة والوسيلة، عدا عن التجاوز عن عدة اقتراحات مَبنيةً على تجارب صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز - حفظه الله - وسمو نائبه الأمير أحمد بن عبد العزيز وسمو الأمير محمد بن نايف من برامجٍ تأهيليةٍ إصلاحيةٍ التي تبنتها وزارة الداخلية وتأثيرها الواضح للعِيَان من إصلاحٍ للبيان ومثال احتذتْ به شتَّى مناطق العالم وأعتاهم بنيانًا، ولكن نحن وطن وزارتنا العدلية لا تريد حتى أن تحتذي بأرقى وأنجح التجارب عالميًّا الصادرة من أفضل الوزارات تضييقًا للشريعة بالمناصحة والرحمة التي هي أساس العدل والحكمة؛ فالمثال والواقع أكبر دليل ولكن الوزير لا يريد ولا حتى يرى الجانب المُظلِم من المَظالم من اختراقٍ لحدود الإنسانية.

فأتساءل هنا لمَن نشتكي ونلجأ إلَّا لربِّ العباد، وخاصةً أننا أصبحنا أمة السبعة والعشرين مليونًا، وليس أمة المائة ألف كما يراها البعض بنظرته المحدودة وعدم تَقبُّل الواقع المرير بأن لدينا مشاكل لا تُعدُّ ولا تُحصَى بشهادةِ مَن يزاولون ويخوضون هذا المجال من محامين ومستشارين قانونيين ويرون ويسمعون ما لا يراه فضيلة الشيخ من شجونٍ.

فبحقِّ المواطنة أطالب أن نعرف ما لنا وما علينا ولا نستمر بالمضي قدمًا، صمٌ بكمٌ عميٌ كما عادتنا تحت غطاءِ لا تسألون فنحن مُنزَّهون.

- **همسة الأسبوع:**

آمل من الله أن يرينا الحقَّ حقًّا ويرزقنا اتِّباعه ويرينا الباطلَ باطلاً ويرزقنا اجتنابه.

عيدُ الأضحى والتضحيات

الجمعة ٥ نوفمبر ٢٠١٠

لقد مَنَّ الله تعالى على هذه الأرض الطيِّبة، وشرَّفها بآخرِ الرسالات وأشرف الأنبياء، ثم ولَّاها في هذا القرن أفضل الرجال الأوفياء، فمنذ أن بدأ ظهور الإسلام والتشريف الإلهي بأفضل الأنبياء وجعل لهذه الرسالة أفضل العبادات، وأيسرها للتقرُّبِ إلى الخالق المعبود رب الملائكةِ والرُّوحِ، وجعل الله بحكمته التضحيات التي ارتقتْ بالنفس عن المصالح الشخصية، هي أكبر وأفضل العبادات الربانية، فالنبيُّ الأميُّ ضحَّى منذ بزوغ فجر الإسلام بكلِّ ما أُوتِيَ من مكانةٍ له في مجتمع الجاهلية، من اسمٍ ونَسَبٍ وتأثيرٍ، وارتقى بذاته المنبثقة من الحكمة الإلهية على كلِّ المُغريَات الدنيوية ونأى بنفسه عن المصطلحات القَبَلية والانتماءات الأسرية، فكانت أروع وأجمل صور التضحيات الإنسانية وبه نحتذي ومنه نستمد قوتنا وثباتنا على قولِ الحقِّ واتِّباع سيرته المُحمَّدية، فقد سارت على منهجه كثيرٌ من الأمم الإسلامية، والقوات العظيمة السلفية، ووصلنا إلى حاضرٍ تحمَّلت أمانته هذه الدولة السعودية التي رفعت راية الرسالة المُحمَّدية، والمنهج الإسلامي كهويةٍ فأعزَّها الله برجالٍ لم يُؤتَ مثلهم في هذه الأوقات العصيبة، فخضعت القوات العظمى لهذه البقعة الشريفة، وأعطى الله حكمةً لهؤلاء الرجال لِمَا لديهم من إيمانٍ ووطنيةٍ وامتثالٍ لدينٍ أكمله الله للعالمين؛ حتى يكون منبرًا وسيفًا للحقِّ، فهم أبطال ضَحُّوا بالغالي والنفيس لأن يجعلوا هذا البلد في أمنٍ وأمانٍ لقاصده في مناسك الحج والعمرة فحملوا الأمانة وأدُّوها بشهامةٍ، وجعلوها من أسمى توجهاتهم السياسية والدينية؛ ليُظهِروا أمام الله ثم العالم روعةَ وجمالَ هذا الدِّين، ونصرة ربِّ العالمين لمَن يدين بالإسلام ويرفع راية التوحيد كرسالةٍ عالميةٍ وكونيةٍ، فأيَّدهم الله

بنصره وجعلهم أمناء بحكمته لهذا التراب الشريف، وولَّاهم أمن وأمان الحُجَّاجِ والمعتمرين ليؤموها سالمين، فضَحُّوا بالغالي والنفيس من جهدٍ وسهرِ الليالي، لربما لا تكون ظاهرةً للعيان ولكنها عند الله لا تخفى والله خبير بالعباد، فجعلوا التضحية من أجل الدِّين والوطن رسالتهم الدنيوية ولو كره الكارهون لرؤية حقيقة هؤلاء الرجال، ولكنَّ أعمالهم وأفعالهم تحكي قصصًا من الشجاعة والبطولة لهذا البلد الذي من شِيمِه العطاء من غير أن ينتظروا الآخر أن يعترف بالوفاء؛ لذا كانت - ومنذ تأسيس هذه الدولة - التضحيات مبدءً وعنوانًا، وإن رآها الآخرون مناصبَ وأدوارًا ومالاً وجاهًا وقوةً وسيطرةً على العباد، فالله أدرى بهؤلاء الرجال ومقاصدهم ونياتهم، وإلَّا ما ولَّاهم هذه الأمانة والتشريف والإشراف على أطهر بقعتين في هذه المعمورة.

تضحيات رجالنا من أبناء عبد العزيز ظاهرةً للعيان لمَن يريد الرؤية والبيان ولمَن لا يريد الرؤية فهذا هو الجحود الذي لا ينظر إلى قادته كأولياء أمور، بل يراهم في السُّلطة وهم لا يعرفون ما في السلطة من تكاليفٍ ربَّانيةٍ وتضحيات إنسانيةٍ؛ لأن الرجل المسئول عن أسرته يكابد ويتعب حتى لو تَوفَّرتْ له أسباب الراحة من دون نصبٍ، فكيف برجالٍ تولَّوا مسئوليةَ مجتمعٍ بكلِّ ما فيه من اختلافٍ وتعبٍ فالمسئولية كبيرة والهدف أكبر وهؤلاء الرجال يعملون بصمتٍ ووطنيةٍ، ويتحمَّلون ما لا يقدر عليه أعتى الرجال وأقواهم منصبًا وفعاليةً فالأمانة عظيمة، والرسالة أكبر والتضحيات جسيمة، فهم يعملون بصمتٍ من غير مانشيتات إعلاميةٍ ولا دواوين مدوِّية، رسالتها لا ينتظرون الشكر والتقدير إلَّا من ربٍّ قديرٍ، فالبلاد وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين وحكومته يبذلون ما لا يعرفه الباحثون، ولا يستطيع المواطن أن يستوعبه من أمانةٍ تبرَّأت من حملها الجبال، وحملها أبناء عبد العزيز بكلِّ ثقةٍ وثباتٍ؛ لأن يتخطوا الصعاب ويسيروا على المنهاج الذي سار عليه الخلفاء الراشدون من حُكمٍ سديدٍ وعقلٍ رشيدٍ، ويحاولون ليلاً ونهارًا جهرًا وعلانيةً، وبالسرِّ والصمتِ أن يؤدوا الرسالة والأمانة، من غير

أن ينتظروا من الخَلْقِ الشكر والعرفان؛ لأنهم حَمَلوها كواجبٍ وطنيٍّ وتكليفٍ، وليس كأداةٍ للتعريف، فالسُّلطة أمانة ولا يحملها إلَّا أشدِّ الرجالِ قوةً وإيمانًا وحكمةً واستبصارًا لِمَا وُلُّوا من ربِّ البريةِ في صمتٍ وخشيةٍ.

وهنا في هذه السطور التي أحيِّي فيها مَن حملوا هذه التضحيات منها الأسرية والمصالح الشخصية، والراحة الدنيوية بالعمل على مدار الساعة من رجالٍ وأجهزةٍ حكوميةٍ، وأهدافهم مبنية على استتباب الأمن والنتائج مرئية للقاصي والداني بما أصبح عليه هذا النُّسُك من راحةٍ وأمنٍ وأمانٍ.

لذا وجب علينا كما نشكر الخالق أن نشكر المخلوق، بما أدَّاه من تضحيات، وهنا أَخُصُّ خادم الحرمين الشريفين أبانا الذي احتوى الجميع وكان قدوةً لنا وللعالم أجمع، والجهود الجَبَّارة من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز، ونائبه الأمير أحمد بن عبد العزيز، ومساعده للشئون الأمنية الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز، الذين هم نواة وقلب هذا البلد؛ لِمَا يحملونه من مسئوليات تفتت الصخور التي لا يراها الملأ؛ لأنهم يعملون بصمتٍ وصبرٍ وهدوءٍ، ولكن جهودهم وتضحياتهم نراها في العلن لِمَا نتمتع به من استقرارٍ أمنيٍّ يفوق كلَّ ما نراه في العالم الخارجي، فهم يعملون بتصميمٍ للوصول إلى الأهداف، شعارهم التضحية من أجل الوطن لا كما يعتقده ويُروِّجَه الآخرون، أصحاب الرؤية التي يملؤها الحقد والحسد بأنهم يعملون لمصالحهم الشخصية، ويريدون أن يستأثروا بالسُّلطة من غير تعبٍ، أقول لهؤلاء إنكم بعيدون كلَّ البُعدِ عن الصواب، ولابد من تصحيح الرؤية، والبُعد عن المصالح الشخصية والإقليمية والعالمية، والتي كلنا يعرف مصدرها وأهدافها؛ حتى نستطيع أن نرى تضحيات وأهداف هؤلاء الشجعان البواسل الذين لا يعبأون بما يُقَال، ولا مَن ينظر بعدوانيةٍ، فهم تخلَّوا عن الراحة واختاروا التعب والسهر؛ لجعل هذا البلد - بحقٍّ - أفضل بقاع الأرض ليُحتَذى به بين الأمم، فهم يكابدون ويواجهون الإرهاب بكلِّ أنواعه وصفاته بدون كَللٍ ولا تعبٍ.

فنحن كشعبٍ أعطاه الله هؤلاء الرجال أحفاد صقر الحرية والتضحيات الشخصية هم أَوْلَى بتأييدنا ودعمنا وأن نستيقظ من سُباتنا لإعانتهم على تحمُّل المسئولية ولنتكافل معهم بكلِّ صدقٍ رؤية وشفافية؛ لأن هذه هي أهدافهم وسماتهم ورسالتهم الأَبيَّة، ولكن هل لابد من الإعلان كما تعوَّدناه من أصحاب النفوذ أن هذا الطاقم الرائع من ولاة أمورنا تضحياتهم أكبر من أن نستوعبها؟ لذا يجب التسليم لهم بالكلية والطاعة الفورية والنوعية حتى يستطيعوا أن يواصلوا، ويؤدوا الرسالة المُحمَّدية من تضحيات إنسانية لا ينتظرون منها لا شُكرًا ولا حمدًا إلَّا من ربِّ البرية.

التحية والتقدير والإجلال لهؤلاء الرجال، وللمشاريع الضخمة والمرئية لخدمة الوطن، ولمَن يؤم هذه البلاد الوفية برجالها ومواطنيها الذين هم عماد هذه الأرض النقية والسُّعاة للعدل، وإن لم يُشهِروا بها في العلن، فأعمالهم تكفي للناظرِ الوفيِّ، والمواطنِ التقيِّ؛ حتى يرى واقعًا ملموسًا من تضحيات وجهودٍ مبذولةٍ لتذليل العقبات من الأمور المستعصية والمشكلات الخفية التي لا يريدون أن يُحمِّلوها كاهل المواطن، فالتقدم الملحوظ في كلِّ الخدمات في هذه المواسم الربانية هي مشاريع مرئية لا نستطيع حيالها إلَّا أن نحيِّي هؤلاء بصدقٍ وشفافيةٍ، وأن نعطيهم حقَّهم بكلِّ اعتزازٍ ومصداقيةٍ، ونعترف لهم بتضحياتهم الجَليَّة من أجل وطنٍ ورسالةٍ إلهيةٍ مُحمَّديةٍ.

- **همسة الأسبوع:**

"لا يشكر اللهَ مَن لا يشكر الناس"

فيا أبناء عبد العزيز سيروا إلى الأمام، ولا تنتظروا من العباد؛ لأن ربَّ البريةِ أدرى بجهودكم الخفية، وسرائركم الطاهرة النقية.

خَيَّرتكم فاختاروا

الجمعة ١٢ نوفمبر ٢٠١٠

الفتوى التي صدرت من أن عمل المرأة في مهنة «كاشيرة» هو حرام؛ لِمَا يترتب عليه من اختلاط ودرء المفاسد، وهنا أتساءل ما هو الأفضل دينيًّا، العمل في العلن أم العمل في الشوارع والتستر تحت غطاء العوز في المنازل؟

كلنا يعرف أن المرأة في عهد الرسول محمد بن عبدالله ﷺ، قد عملتْ في الأسواق وكانت تبيع وتشتري تحت أنظار الرجال ومنهم الصحابة، وأهم مبلغ للرسالة فلم يكن هناك حرج؛ لأنها تعمل بشرفٍ، وتقي نفسها وأسرتها من المُحرَّم، تعمل بشرفٍ تحت أنظار المجتمع، وفي عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عَيَّن امرأةً تُدعَى «الشفاء» محتسبة للسوق وهي بمفهومنا الحالي وزيرة التجارة، كما أن عمل المرأة في الأسواق السعودية ليس وليد اللحظة، فالمرأة السعودية اشتغلت في السوق منذ أكثر من ٥٠ عامًا في عهد كثيرٍ من العلماء ولا أحد منهم أنكر عليها العمل، وأذكر من العلماء الشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد بن عثيمين، ومن أشهر الأسواق التي عملتْ بها النساء مع الرجال: سوق الديرة بالرياض وسوق بريدة بالقصيم وسوق حي القزاز بالدمام وسوق القصيرية بالأحساء وسوق البدو بنجران، ولازالت تعمل حتى الآن بأسواق الرياض الشعبية. وقد سُئِل الشيخ ابن باز -رحمه الله- عن عمل المرأة في الأسواق فقال: لا مانع إذا كانت المرأة محتشمة في لباسها وعدم اختلاط «الريبة».

فلماذا نرى نحن الرؤية بطريقةٍ ملتويةٍ، ولا نُسمِّي الأشياء بأسمائها، وهنا يتبادر على ذهني عدة أسئلة، لم نعد نعرف ما هو المحظور والمسموح من كثرة تضارب الرؤية عند أولياء الأمور، فتارةً نحن نسير في الطريق المنير وتارةً نرجع إلى

مسارٍ قديمٍ، من تضادٍ في الأحكام، وتباينٍ في الأفكار، فالكل يمشي حسب الأهواء ولا ينظر إلى أرض الواقع وسيرة خير الأنام.

مَن سمح للمرأة في البداية أن تعمل كاشيرة في الأسواق، وفجأة نسمع أن المهنة حرام؟ مع أن في قاموس كلِّ ما يُدَار في العلن وتحت أنظار المجتمع هو حلال، وكل ما يُدَار تحت الستارة ويمشي تحت غطاء الظلمات فهو حرام، ألم يكن الوضوح هو سمة قرآننا والشفافية هي سيرة نبينا؟ فبَيِّن لنا الحلال حلالاً والحرام حرامًا، فما الحرام من أن تقي المرأة نفسها شرَّ السؤال وتعمل كبائعةٍ تحت الضوء، ولا تعمل تحت جنح الظلام بمهن كلنا ندري نتائجها التي لا تخفى للعيان، احترنا وحَيَّرونا، نساؤنا بِتْنَ ألعوبةً في يدِ كلِّ مَن يريد الظهور ويبث التفرقة بين رؤية خادم الحرمين الشريفين، ولا أحد هنا يشك في علمه للبيان، بما أنه إمامنا وتَعلَّم القرآن، وشرب من السيرة النبوية حتى بات المجتمع في عهده يسير إلى الأمام بثقةٍ ووضوحِ رؤيةٍ وامتثالٍ لِمَا كان عليه السلف الصالح من حكمة وإدارة المجتمعات، كما أرادها نبي الأمة وسيد المرسلين.

المرأة باتت سلاحًا في يد العالم الخارجي، ينظرون إلينا ويترقبون الفتاوى التي أصبحت شغلها الشاغل المرأة ودورها، وحلالها وحرامها، وتركنا الأصل في الأحكام وهي الأقل ضررًا من حُكمه؛ لِمَا في الإسلام من مرونةٍ في الوَسَطية التي كانت منهج خير البرية.

فعمل المرأة لم يكن في يومٍ من الأيام موضعَ فتنةٍ ولا حتى تفرقةٍ ولا حتى تساؤلٍ في عهد الإسلام، فخديجة الكبرى كانت تعمل تاجرةً، وكثير من الصحابيات كُنَّ بائعات، وكُنَّ في شتَّى قطاعات الحياة مؤثرات من الناحية الاقتصادية، خاصةً في زمن الحروب، فكُنَّ يزاولن مهن أزواجهن حتى يدرأن بأنفسهن وأسرهن شر العوز والفاقة، فكيف ونحن أصبحنا في زمن ظلم الرجال حيث باتت المرأة هي المنفقة والراعية لأسرتها ولم يعد بعض الرجال إلَّا مصدر ابتزاز وتحقير للمرأة التي شاركتهم الحياة فنبذوها كالمُعلَّقة وكجزءٍ من الأثاث يأخذون أموالها من غير

حقٍّ ولا بما يَمُتُّ للدِّين بشيءٍ بل العكس؟ الاتجاه الآخر لِمَا في الإسلام من قوامةٍ للرجل بما أنفق وليس بما أخذ، فمحاكمنا تمتلئ بمشاكل النفقة من غير نتيجةٍ للمرأة، فنراها تلهث مع أولادها في الليل والنهار وراء القضايا المُعلَّقة في المحاكم لصالح الرجال من غير التزامٍ بدفع النفقة، فنراهم يلتزمون شهرًا أو شهرين ومن ثَمَّ ترجع الدائرة المغلقة ويتوقف تدفق الشريان، لتجد المرأة وأولادها خالية الوفاض إلَّا من دعوةٍ خفيةٍ في وقت الاستجابة الربانية؛ لأن دعوة المظلوم ليس بينها وبين الله من حجابٍ، أرجع أتساءل هنا ما هو الأشرف لنسائنا أن يعملن في العلن أم يَضِعْنَ تحت أجنحة الظلام ووسوسات الشيطان والفاقة والألم؟ أين الحكماء في مجتمعنا؟ أين النبلاء من قِيَمِنا الإسلامية والمناهج المُحمَّدية؟ أين الامتثال لِمَا كانت عليه المجتمعات الإسلامية؟ وهنا أقول السابقة حتى لا أُنعَت بالعولمة إن قارنت مجتمعنا بالمجتمعات التي من حولنا، فقد أصبحنا نغلو في كلِّ مسارات حياتنا، إما أقصى اليمين أو أقصى الشمال، أين الوَسَطية والشمولية في الامتثال بالسيرة النبوية؟ أم نحن نسير في خطٍّ لا يتوافق حتى مع أبسط المقومات الدينية التي أتى بها الإسلام لينتشلنا من أزمان الجاهلية؟

تقديري وكلُّ احترامي لمفتينا، وأرجو من سماحته مراجعة ما يُنقَل إليه من حالتنا الاجتماعية، وأنا أعلم وعلى ثقةٍ بأنه أفقه مني بالسيرة النبوية، والمجتمعات الإسلامية التي شَرَّفتْ المرأة في كلِّ الأزمان السابقة، وأيضًا اللاحقة والموجودة حاليًّا في كلِّ البقاع الإسلامية، لماذا تُشوَّه صورتنا العالمية؟ ونساعد في تدني مستوى المرأة من اعتزازٍ وثقةٍ واحترامٍ لنفسها البشرية التي أتى الإسلام ليُشرِّفها ويعطيها ما لم تعطها كلُّ الأديان السماوية السابقة، شئنا أم أبينا فالعناية الإلهية والسُّنَّة النبوية هي التي ستطغى وتحل محل كلَّ الفتاوى التي أُصدِرَت من غير دراسةٍ فعليةٍ لِمَا نعايشه في هذا الزمان والمكان، من أوضاع المرأة المأساوية، فمشاكلها على كلِّ لسانٍ، وحاضرة في كلِّ المجتمعات الأنثوية؛ لأنها تعاني بصمتٍ ورؤيةٍ ورويةٍ وتنتظر الفرج من ربِّ البرية، هجرة جماعية، هكذا أرى

مستقبل المرأة في بلادنا الأبية لعالمٍ خارجيٍّ يعطي للمرأة دورها بكلِّ احترامٍ واعترافٍ لدورها الفعلي ومكانتها كأم وأخت وزوجة، وفاعلة في مجتمعٍ ليس أفضل ممَّا كان المفترض أن يكون عليه واقعنا الأليم، من لعبٍ ولهوٍ في مصير نسائنا على حسب ما يراه البعض ويتلاعب به الآخر، فكيف تحترم المرأة ذاتها إن لم تكن تعرف دورها؟ وإن كانت هويتها ضائعةً بين أروقة الأنظمة والفتاوى، فتارةً هي النقية المُطهَّرة المخدومة المَرعيَّة، وتارةً هي الخادمة والمُعنَّفة، والمُلاحَقة قضائيًّا، ومُهمَّشةً أدوارها في مجتمعاتنا الشرقية، ولا أقول الإسلامية؛ لأن الإسلام أعطى المرأة مكانةً علويةً وحقوقًا سويَّةً ومتساويةَ التكليف والعقاب والاحترام والتشريف الإلهي على لسان حبيبه المصطفى ﷺ ومَن تبعه إلى يوم الدين.

فلنكن الأوائل المتسابقين لإحياء ما كان عليه السلف من منهاجٍ كفل للمرأة حقوقها بالكامل، وأعطاها مكانتها في كلِّ المهن، فلم يَرِدْ في السِّيَر تحريم مهنة عن المرأة إلَّا مهنة البغاء واللقمة غير الشريفة، فنحن أَوْلَى أن نَرُدَّ لها مكانتها وتشريفها لا أن نجعلها ألعوبةً؛ لأنها ستكون عقوبةً لمَن يريد إرجاعها إلى ما كانت عليه قبل وضوح النور الإلهي في رسالته للعالمين على لسان أشرف الأنبياء والمُرسَلين محمد بن عبد الله الحبيب الذي وفَّى وكفَّى وقال "رفقًا بالقوارير".

- **همسة الأسبوع:**

المرأة مرآة للمجتمع، إما أن يكون نصيرها، وإما أن يكون عدوها على مقصلةِ التاريخ.

عَلَّمتني أُمِّي

الجمعة ١٩ نوفمبر ٢٠١٠

كلمةٌ مُكوَّنةٌ من ثلاثة أحرفٍ أبجديةٍ، تحوي معاني أبدية، لأعظم رسالة سماوية ثلاثية الأبعاد، هذه هي الكلمة التي هَزَّتْ العوالم والأكوان وعرش الرحمن، باقترانها بأروع المعاني التي خَطَّها الرحمن في أطهر الكُتبِ السماويةِ، من ثَمَّ خَصَّها خيرُ البرية بثلاثيةٍ أخري بالتفضيل في السُّنَّةِ والأحاديث المَرويَّةِ.

أتذكر أمي فتتلألأ الدمعةُ في عينيَّ، ويذرف القلب دماءً ، ويضخها عبر أروقة أوردتي وغرف قلبي السرية، فتشتدُّ أحاسيسي وأصبحُ طفلةً صغيرةً تحِنُّ للمسةِ العطاء والحنان، لعناقٍ كنتُ أتمنى ألا ينتهي إلا عند زوال الكون وقيام الساعة الموعودة، عناق واحتواء أبديّ لمثالِ العطاء والرحمة والكلمات العذبة التي تخرج بكل انسياب لتعطيني مشاعر من الأمان وتغطيني بدثار الحب الذي يساوي الدنيا ومن عليها ، فهذا هو الاستثناء في حياتي ، وفي سيرتي الذاتية.

أمي كيانٌ وأكوانٌ، أجول وأصول في فضائها بكلِّ حريةٍ وأمانٍ، بكلِّ ثقةٍ بجناحين هي زرعتها وروتها وأنبتتها ، حتى صرتُ مجموعة حمائم وصقور ونسور، تطير في سماء الحرية، حمامة سلام ، صقر قناص ، ونسر مهاجم.. هكذا ربَّتني لكل الأحوال الجوية ، فلم تتركني أعاني، لم تتركني أستمد قوتي من الآخر، لم تتركني معتمدة علي الملاعق الذهبية، والفرش الوثيرة، من إستبرق وسندس، وجنات عدنية، بل أنشأتني نشأة سوية، وأعطتني قوة إلهية استمدتها من ثقافتها المحمدية، فروتْ لي في الليالي القمرية السيرة النبوية، سيرة النبي الأمي، وكانت فخورة دائمًا بأنها أيضًا أُمِّية، ولكن ذكية، وتملك الفطرة الإنسانية، بأن المرأة هي مصدر القوة والتحمل، والقيادة الأسرية، فكانت مثالاً لي بأطيافها المتعددة الصفات

والألوان بشيم القبائل العربية، من شموخ وقيم اندثرت مع الأزمان، من صدق وعزيمة الرجال، وطهارة أنثوية، لتسطر لي أروع أبيات الشعر من معانٍ خطَّتها على صفحات تاريخها الذي لن أنساه ما دمتُ حيَّة.

الأمُ هي قصة كونية ، تلعب أوتارها بقيثارة أسطورية وأنغام خالدة، بأصوات ملائكية وإيقاع سيمفونية أبدية لتروي أروع قصص التضحية، والعطاء والرحمة الإلهية، التي خصها الرحمن واستودعها قلب أرق إنسان في الوجود: أمي!

علمَّتني أمي أن الطهارة طهارة الإيمان ونقاء العقل من كل ما يفسد الأذهان من علو واستكبار على الإنسان من كل همزة ولمزة، وإيقاع خطوات الشيطان، من إغواء للإنسان، وبالأخص الأنثى التي لا تزال وستظل إلى الأبد حكاية والشغل الشاغل لكل الرجال، فالأنثى كانت ولا تزال محور كل حوار، حتى حوار الأديان!. علمتني أن أكون أبية، واثقة من نفسي ، أسير في طرق الحياة بشجاعة أدبية، إطارها الأخلاق، والتواضع، والدين والتسامح مع كل أطياف وأجناس المخلوقات الإنسية منها والكونية.

علمتني أن أنظر إلى السماء دائما متكلة علي الإله الواحد الأحد ، ولا أخاف شيئًا، إلا ربي، ثم المظلمة لإنسان آخر، فهي من الأشياء المحظورة التي لا مساومة فيها ولا تنازل، ولا تلاعب، ولا حتى الأعذار التي نبتكرها لإرضاء ذواتنا بأننا محقون، ولإشباع طموحاتنا التي تبلغ عنان السماء.

علمتني اللامساومة علي المبادئ، وأن أكون أنا وليس غيري، علمتني ألا أكون تابعة بل متبوعة، ولا أضعف أمام أي إنسان إلا خالق البيان والفرقان.

علمتني قصة شجاعة رجل، وأن الرجولة موقف وكلمة ، وليست أصلاً وفصلاً ورصيدًا في البنك.

علمتني كيف أحب وأعشق، كيف أصلي وأناجي الخالق الواحد الأحد.

علمتني أن الحياة مثل علبة هدية لا نعرف ما فيها إلا عندما نفك شرائطها ونزيل عنها أوراقها ونفتح صندوقها، عندها سنعثر علي المفاجأة ، ولأكن مستعدة لكل

الاحتمالات والمواقف العصيبة، وليكن مبدئي دائمًا أن الفشل ليس خيارًا وأن النجاح هو الخيار الوحيد للسعادة الأبدية، نجاح في اختيار إطارك وطريقك ومبادئك التي ستعيش من خلالها السعادة أو الجحيم.

علمتني أمي أننا نملك خيار موعد ابتداء الحروب، ولكن لا نملك خيار موعد انتهائها، وأن لا نثير مشكلة لن نستطيع حلها.

علمتني الوفاء لمن أحب، والاستماتة لنصرة الحق، ولو كان علي حساب مصلحتي وألا أحد يملك قطع رقبتي إلا الذي خلقها.

علمتني دروسًا ومواقف في الحياة استمدتها من عظمتها وهيبتها، وصمودها أمام عواصف هوجاء قضت علي الأخضر واليابس، ولكن استطاعت أن تبقي المنارة التي تضيء لنا الطريق برغم حلكة الليل وظلامه.

أبية وفية ، ينابيع وأنهار وبحار ومحيطات الدنيا تُسقى من نبع أمي الذي عنوانه الرحمة، هذه هي أمي ، وهكذا علمتني أن أكون مجموعة إنسان، وأنثى، لا تعرف للهزيمة معنى، ولا للتفرقة مغزى، ولا للعدالة بديلا، ولا للإنسانية سبيلاً إلا العزيمة التي تفرض على الآخرين الاحترام، وأن الحكمة هي المرأة وليست حصرًا على العظماء .

أحييكِ يا أمي ، وأحيي كل أمٍّ أعطت بدون مقابل وبلا حدود، وقاومت غزوات الدهر والأقدار لتجعل للتضحية مغزى ومعنى، لن يعرفها إلا ذو حظ عظيم، إن أهدته الدنيا "أمّ" أعطت للحياة وللحب معنى.

أحبكِ يا أمي ولن أنساكِ حتى يأتيني اليقين.

- **همسة خفية:**

باقةُ وردٍ بيضاء، وسماء زرقاء، وابتسامة عذراء، وتحية إجلال، وانحناءة تحت الأقدام لكل أُمٍّ أعطتْ معانٍ ساميةً للأجيال بكل صفاءٍ ونقاء.

عقوق وجحود وطن

الجمعة ١٩ نوفمبر ٢٠١٠

عندما كتبتُ مقالَ "عيد الأضحى والتضحيات"، كنتُ أشعر بفخرٍ واعتزازٍ بأن أداء وزارة الداخلية ومنسوبيها هو الأفضل بين كلِّ ما عُرِفَ من إدارات في وطننا الحبيب، بل كلِّ ما عُرِفَ في العالم من تجاربٍ في وزارات الداخلية من تنظيمٍ، واستطاع هؤلاء الرجال وهذا الجهاز أن يُوفَّقُوا من ربِّ البرية بأن يصلوا إلى نتائجٍ مُبهرةٍ انقادت بسببها الدول الغنية ذات الثروات الاقتصادية ليتعلَّموا من وزارتنا الأبيَّةِ كيفية محاربة الإرهاب وتنظيم العمرة والحج؛ لأنها بالنسبة لهم بمثابةِ عملية انتحارية شديدة الفعالية بأن يستطيعوا أن يديروا ٥ ملايين حاجٍّ في خمسة أيام، وهذا بتوفيقٍ من الخالق الوهَّاب الذي سَهَّل لهذه الدولة وهذا الجهاز إدارة أصعب مَنسِك على وجه المعمورة.

ولكن وللأسف عندما كتبتُ المقال منذ أسبوعين تحت عنوان «عيد الأضحى والتضحيات» لم يردني على بريدي الإلكتروني ولا ردٌّ واحدٌ من شكرٍ وعرفانٍ لهذا السلك الحسَّاس وهذا الجهاز الفَعَّال، فكانت الردود جافة مرئية بأننا شعب لا يعترف بالفضل لله ثم لهؤلاء الجنود غير المرئيين الذين يحافظون على الأمنِ والأمانِ في دولتنا الشاسعة المترامية الأطراف، أهذا جحود أم عقوق؟ أم عدم وطنية وعدم اعتراف بالانتماء إلى هذه البلاد الأبيَّةِ؟

ولهذا أقولها على الملأ من غير استحياءٍ، هل تريدون تجربة العراق أيها الوطن؟ فهم يملكون الطعام والشراب والبنية التحتية، ولكن وهنا أتساءل: هل ينامون الليالي والمتفجرات تدوي في كلِّ المباني؟ هل يستطيعون المشي في الشوارع والقنابل تواجههم من كلِّ جانبٍ؟ هل يهنأون في الليالي وأطفالهم لا يقدرون على

الذهاب بطمأنينةٍ إلى المدارس؟ هل يستمتعون في أعراسٍ والطفولة تُغتَال في أوطانهم؟ هل منهم مَن يهنأ له بالٌ وهو لا يعرف المصير ولا طولة البال؟ هل هم سعداء بما يدور في بلادهم، وشغلهم الشاغل الأمن والأمان، ولن يستطيعوا أن يشتروه ولا بأغلى الأثمان؟

لماذا يا وطني الجحود والعقوق والأمثلة أمامكم واضحة للعيان وككلِّ مسئولٍ يتناحرون على المناصب وتصل إلى حدِّ القتل والتفجير والاغتيالات ليلاً نهارًا؟ أهذا ما تريدونه يا أبناء وطني؟ ألم يكن لنا عبرةً في لبنان، وما يجري فيها واضح للعيان من سفك دماءٍ واغتيالات وسوء إدارةٍ ومشكلاتٍ متكتلةٍ ولن تُحَلَّ ولا بعد عقودٍ، ومع كلِّ هذا لا نرى النِّعَم لدينا من استتبابِ الأمن ونعمةِ الأمان.

حروبٌ أهليةٌ بالجوار واقتصادات انهارت وديون تراكمتْ في دولٍ مجاورةٍ، أما نحن فبمنأى عن هذا كله وهذا بفضل الله ثم هذه الحكومة الذكية التي أرستْ قواعدَ أمن أنقذتنا من أشدِّ الحالات الاقتصادية انهيارًا في الاسواق العالمية، ألا تقرأون الصحف وتشاهدون الاتصالات المرئية من مشكلات في كلِّ الأمصار التي كانت غنية؟

لماذا الجحود والعقوق يا وطن، ونحن لا نرى الجهود الجبارة المبذولة من قِبَل خادم الحرمين الشريفين ونائبيه والأجهزة الأمنية بمنسوبيها على شتَّى الطبقات والتضحيات المرئية لمَن أراد الرؤية وأنار الله بصيرته للتَدبُّر في النِّعَم الموجودة على أرض الوطن؟

حدودنا الجغرافية بمنأى عن الهجمات الخارجية بفضل الله ثم بفضل وزارة الدفاع وجنودنا البواسل الذين يحاربون ليلَ نهارَ المحاولات الإرهابية والأحزاب الطائفية بغير كللٍ أو تعبٍ وعلى رأسهم وزيرها سلطان الخير وشبله خالد بن سلطان الذي يدير أمن الحدود الجغرافية بحنكةِ محاربٍ كأحد أحفاد صقر الجزيرة العربية، ونحن في بيوتنا آمنون وهم على الجبهات قائمون لا ينامون الليالي ليحفظوا بأمر

الله بلادنا من الهجمات الخارجية التي لا يخفى على أحدٍ مآربها الاستيطانية ليزعزعوا أمن هذه البلاد ووحدتها الوطنية التي باتت مأربَ كلِّ الجهات الإرهابية.

جحودٌ أم عقوقٌ يا وطن؟ ونحن سائرون في الشوارع مطمئنون ولا نعرف سرقات الليالي والتَعدِّي على المنازل، والاتجار بدماء البواسل، غافلون عما يُحَاك في الدهاليز من أهدافٍ وتصاميمٍ للإخلال بأمن هذه التربة الطيبة، يريدون أن يرونا في تناحرٍ واقتتالٍ، كما كان عليه الوضع قبل توحيد البلاد.. يريدون أن يرونا في وضعٍ هم يعانون منه من عدم أمنٍ في البلاد وتفجيرات في كلِّ مكانٍ، ولكن الله ثم القبضة الحديدية في أجهزتنا الدفاعية الداخلية والخارجية التي تدافع عنَّا في كلِّ الجهات الجغرافية التي تحد هذه البلاد الأبية بيقظةٍ لهذه المؤامرات الكَيدية، فهم يعملون بتوفيقٍ من الله لتكملة رسالتهم الربَّانية بأن كلَّ راعٍ مسئولٌ عن رعيته.

وما هو الأكثر أهمية في أيِّ دولةٍ في العالم من الأمن في بلادنا المُستَهدفة من الجهات الخارجية لتفرقة أبناء وطننا ورسم الصورة المُضلِّلة لحكومتنا؟ ونحن ننقاد وراءهم بكلِّ انسيابيةٍ للوصول لأهدافهم غير السويَّةٍ؛ حتى يرونا شعبًا متفرقًا من غير نيةٍ صافيةٍ.

نجحد العرفان بالشكر لهذه الأجهزة السرية التي تعمل بصمتٍ ورؤيةٍ وبصيرةٍ بعيدة المدى على أرض الواقع، ويجابهون الموت عند كلِّ مفترقِ طريقٍ ولا يسألون لا حمدًا ولا شكرًا لجهودهم المبنية على محبةِ وطنٍ والدفاع عن ترابه من غير أن يحملوا المواطن على الإحساس بالأيدي الخفية التي تريد زعزعة الأمن في بلادنا في كلِّ الأوقاتِ والمناسبات الدينيةِ والدنيويةِ.

جنودنا البواسل وعلى رأسهم خادم الحرمين وسلطان الخير ونايف الأمن والأمان، يتعبون من غير كللٍ ولا ينتظرون من أجل العرفان؛ لأنهم يعرفون جحود

الإنسان، وإن كان هذا لا يمنع وجود الخلل كما في كلِّ البلادِ حتى في الغرب، البلاد التي يُسمُّونها ويدينون لها بالديمقراطية، فالسيرة النقية لأشرف خلقٍ في هذا الكون عبد ربِّ البرية المصطفى وآله وأصحابه كانوا دائمًا عُرضَة للهجمات المحلية من القبائل والعشائر الذين كانوا من المفترض هم السَّند، إلَّا أنهم عانوا من جحودهم وعقوقهم، ولكن هل نعيد التاريخ من غير تدبيرٍ ونحن قرأنا في السِّيَر السابقة عن خيانة شعوبٍ ونتيجتها الحتمية من تَفرُّقٍ وحروبٍ قَسَمتْ ظهر الإسلام بعد عقودٍ عندما تغيَّرت السرائر ونامت الضمائر ليحل محلَّها التكالب على الأنا وتركوا الجماعة وطاعة أولياء الأمور فانهزموا؟ فهي مقروءة في صفحات التاريخ ولكن هل من مُعتَبرٍ ونذيرٍ؟

نحن أبناء وطنٍ ولا يوجد على وجه المعمورة حكومةً أو قوةً من غير تقصيرٍ، ولكن هل ننظر إلى الكوب من جانبه المليء أم ننظر إلى الجانب الفارغ؟ وخاصةً فيما يتعلق بالأمن الذي إذا فُقِدَ، فُقِدَتْ النِّعَمُ ولن يستطيع أيُّ إنسانٍ أن يستمتع بلقمةٍ أو مالٍ من غير هذه النعمة التي إن وُجِدَتْ أصبحت الأمم في رخاءٍ وهناءٍ وإن وُجِدَ الخلل، فكلُّ صالحٍ قابل للتعديل والتدبير والتصليح، إن وُجِدَ أهم ما في هذا الكون وهو الأمن في الأوطان والصحة في الأبدان، نعم لن نشعر بها إلَّا إذا قارنَّا حالنا مع حال الآخرين، ففاقد الشيء لا يعطيه ولن نعرف العرفان إلَّا عندما نرى بوضوحٍ كيف يعيش الآخرون في كلِّ أقطارِ الدنيا ومدنها الشاسعة ومناظرها الخلابة، ولكن أين هم من السير في الطرقات وفي أنصاف الليالي بطمأنينةٍ من غير خوفٍ؟ أين هم من رغد العيش؟ وإلَّا لم تكن المملكة مطلب ووجهة كلِّ غربيٍّ وشرقيٍّ؛ حيث لا توجد لدينا ضرائب ولا على الدخل ولا الاتجار، واقتصادنا قوي بفضل الله ثم الأمن الذي نعيشه، فكلُّ قوةٍ سببها الاستقرار، ونحن بنعمةٍ لن نعرفها إلَّا إذا فقدناها - لا قدَّر الله -.

الأمثلة أكثر من أن تستوعبها هذه الأسطر القليلة مما نحن فيه من نِعَمٍ، استيقظ يا وطن، وكفانا جحودًا وعقوقًا لأولياء الأمور؛ لنرى بوضوحٍ الصورة من كلِّ

جوانبها المضيئة وغير المضيئة، ولنقارن السلبيات مع الإيجابيات ونضعها في الميزان، وسأترك لكم الحُكم بعد أن تقارنوا ما نحن فيه من أمنٍ وأمانٍ مقارنةً مع ما يملكه الآخرون من أخطارٍ، فكما قال الأمير نايف حفظه الله: «إن الاختراق الفكري لمجتمعاتنا هي أبرز المخاطر التي نواجهها».

فلنحارب مع أولياء أمورنا حربًا بلا هوادةٍ لمَن يريد أن يزعزع أمننا ووحدتنا الوطنية، لنتعامل بحكمةٍ واقتدارٍ ونحمي بلادنا ونترك الجحود والإنكار.

- **همسة الأسبوع:**

بُنِيَت هذه الدولة على التوحيد؛ فتوحيد الكلمة والشعور بالنعمة هو السبيل الوحيد للانتصار واستقرار الأمن في الأوطان.

هيئة الاستثمار أم هيئة الاحتكار؟

الجمعة ٢٦ نوفمبر ٢٠١٠

وصلتني دعوة من الأستاذ عمرو الدباغ لحضور ندوة قد أَعدَّها في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية برعايته ورعاية الرئيس التنفيذي للمدينة، وقد بدأتْ الندوة بعرض فيلمٍ وثائقيٍّ عن إنجازات هذه الهيئة التي سُمِّيَتْ بالاستثمار، وقد عرضتْ أرقام ومراجع عن هذه الأرقام مصدرها البنك الدولي، ولم يحدِّد لنا معالي محافظ الهيئة مَن أعطى البنك الدولي هذه الأرقام والمعلومات، وقد استرسل بالكلام والأرقام حتى بلغت الحلقوم والتراقي وما أدراك ما التراقي! أرقام خيالية ووعود وهمية واستثمارات في القطاعات وما إليها وما عهدناه من مانشيتات إعلامية، فظهر بثوبٍ فضفاضٍ ولا يعلم أن مَن يسمعه لن تنطلي عليه الحيلة ولا الإبداع في وصف بيئة الاستثمار المحلية والأجنبية، فكلُّ ما تلاه معالي محافظ الهيئة هو عبارة عن مشاريع ضخمة تضم بين طياتها أكبر الشركات المحلية التي عُرِفَ عنها أنها تتولَّى كلَّ ما يتعلق بالموارد المحلية، واحتكار لكلِّ المشاريع الوطنية وكلِّ المشاريع التي لا يقدر عليها إلَّا مَن كان له توصيلات كهربائية تتصل بشرايين الثروة المالية، فذكر لنا شركات تتولَّى المشاريع الضخمة التي نعرف أنها أصلاً مدعومةً من كلِّ الجهات الحكومية، لكلِّ مشاريع البنية التحتية، والصناعات البتروكيميائية، والكهرباء والماء التي باتت ألعوبةً في يد الشركات التي من المفروض أن تحققها على أرض الواقع.

ولكن للأسف لا نرى إلَّا الأرقام المذهلة الجَليَّة لمشاريعٍ لا تَمُتَّ بشيءٍ للواقع إلَّا أن تُصرَف لذوي الضمائر الحية، فلازلنا نعاني من انقطاع الكهرباء حتى في أكبر

الشركات المحلية والمدارس والمنشآت المدنية، وأما الماء فحَدِّث ولا حرج، من انقطاعٍ في كلِّ الأماكنِ الحيويةِ.

وبِئْنَا نشرب المعلومات ونستمع للأحلام الوهمية والمفروض أن نصدقها؛ لأنها جاءت من مصادرٍ المفروض أن تكون ذات مصداقية، فصرنا من العشر الأوائل في العالم ممَّن يملكون البيئة الاستثمارية والتسهيلات التجارية، وكأنه يحسبنا "خرفان نعيمي" محلية، وقطيعًا يمشي بضلالةٍ وراء الأرقام المذهلة غير الواقعية.

ألم يَعي محافظ هيئتنا أننا نملك العيون والآذان المُصغِيَة، ونعيش واقعًا ملموسًا من تضادٍ في المعلومات عمَّا نشره في تلك الصبحية؛ لأننا نعرف جميعًا أن البنية التحتية منوطة بشركات معلومةٍ ذات شهرةٍ عالميةٍ، ونسي المواطن والمستثمرين الذين لا يرقون إلى هذه المستويات المدعومة من قِبَل جهات معلومة، فأين البيئة الاستثمارية من مشاريع أُعِدَّتْ للطبقة النخبوية؟ أين المواطن وحقوقه في الاستثمار في هذه المشاريع التي لا يقدر عليها ولا حتى أن يكون مُنفِّذًا لها؟ إلَّا قول لا حول ولا قوة إلَّا بالله.

أما التجارة فأرقامها مخزية لم تبلغ في قائمة محافظ هيئتنا إلَّا ٣,٧% من الإجمالي الكُلِّي للاستثمارات المدنية، أفلم يضع الملك هذه الهيئة للاستثمارات الوطنية حتى يقدر عليها ١٥ مليون مواطن الذين لا يملكون الوجبة الصباحية، ولا فنجان القهوة الأمريكية، ولا قطعة الخبز الفرنسية، ولا الوجبة اللبنانية، بل اكتفوا بطبق الكبسة السعودية؟ أين القوانين الشفافة المرئية لمساعدة المواطن في حياته اليومية؟ أين المشاريع الإنسانية التي تُعنَى بالفئة المحتاجة في بلادنا الغنية؟ أم حتى الاستثمار أصبح ضمن اللائحة النخبوية التي تُعنَى بالفئة الغنية وحرَّمناها على مَن يحتاجها من العباد الذين يحفرون الصخر ليحصلوا على اللقمة الشريفة التي تغنيهم عن السؤال والطلب في حياتهم اليومية؟ أين الاستثمار في الإنسان؟ فقد أُعمِينا من كثرة الاستطالة في البنيان، ونسينا الثروة الوطنية من سواعد أبنائنا والفئات التي تحتاج إلى مشاريعٍ إنتاجيةٍ في هذه البلاد الغنية، والتي يقدر عليها المستثمرون

المتوسطو الحال ليكون لهم جزء من الكعكة المحشوة بالحلوى والسكاكر الأجنبية، فالكل يعرف من يعمل في الشركات الكبرى من عماله أجنبية سهلت لها كل الموارد من فيز وآليات بدون عوائق، التي نصادفها كل يوم من الجهات المعنية، حتى نقدر أن نزاول أعمالنا اليومية، فكأن القوانين الاستثمارية وُضِعتْ فقط من أجل جهات معينة لا تمت بصلة إلى الاستثمارات المتواضعة التي هي شريان هذا الوطن للفئات التي تحتاج إلى التسهيلات في أمورها؛ لكي تستطيع أن تزاول مهنتها من غير استجداءٍ ولا رشاوى حتى تبلغ مآربها التجارية.

يا محافظ الهيئة: أتمنى أن تعطونا أرقامًا واقعيةً، لا أن تعرضوا علينا أفلامًا هوليوديةً، لا تَمُتَّ لأرضِ الواقع بِصِلةٍ إلَّا أنها من مصادرٍ دوليةٍ؛ فكل الأرقام التي ذُكِرَت ما هي إلَّا أرقام غير واقعيةٍ لِمَا نراه ونعيشه في حياتنا اليومية من تعطيلٍ وتأخيرٍ لكلِّ ما هو استثمار في أسواقنا التجارية ولِمَا يعترض طريقنا من جهاتٍ وزاريةٍ بقوانينٍ لم تُوضَع إلَّا لأسواقٍ لن تنتج مادامت لا تُعنَى بالمواطن، بل لأسواق البتروكيميائية والبنية التحتية والتي هي بالأصل مُغطَّاة من قِبَل الجهات الحكومية.

أمَّا الرئيس التنفيذي لمدينة الملك عبدالله الاقتصادية فأرانا مستقبلاً مشرقًا لمدينةٍ فاضلةٍ لا يؤمها إلَّا الفئات النخبوية التي هي لا تُمثِّل إلَّا ١٠% من تعداد سكاننا الواقعي، مدينة مستقبلية تشبه دبي في تخطيطها والمستويات التي يعجز عن الاستفادة منها الطبقة الدنيا، فتكاملت الصورة لديَّ بأننا نعيش في واقعٍ لا تستفيد منه إلَّا الطبقات الغنية، وما كان هذا أبدًا في نية مليكنا مليك الإنسانية، فهو وافق على هذه الفكرة العالمية لتخدم المواطن وتُوفِّر مصادر رزق المفروض أن تكون للجميع، وليس فقط لمَن يستطيع أن يدفع هذه الأرقام الفَلَكية ويعيش في الأحلام الوردية.. ناهيك عن أن الأرض الشاسعة التي اجتزناها للوصول إلى المبنى الوحيد هي خالية من العمران، فمتى سترى الواقع؟ أبعد أن نموت ويلحقنا أولادنا ثم أحفادنا ليروا نتيجةً.

يا محافظ هيئة الاستثمار، ويا رئيس المدينة المستقبلية: نريد خدمة الوطن والمواطن الذي يعيش تحت الضغوط الحياتية من تسهيلات لهذه الشريحة الكبرى التي لن تستفيد منها إلَّا الأخبار العالمية والأرقام البنكية والشركات الغنية والجهات التي من المفروض أن تكون خادمةً لوطنٍ هو في أَمَسِّ الحاجة للفرص الوطنية والبيئة الصحية الاستثمارية التي تُعنَى بالكوادر الوطنية ذات الإمكانيات المادية المحدودة، لمَن يريد مَدَّ الأيدي وسواعدنا الوطنية وليس فقط بالأحلام المستقبلية لمَن يعيش فترةً ذهبيةً، ونحن بأَمَسِّ الحاجة أن نستغلها لبلوغ مآرب حكومتنا التشريعية وهى التَكفُّل بإعطاء الفرص الاستثمارية لكلِّ الفئات وليس لفئاتٍ معينةٍ احتكرتْ الوطن بكلِّ موارده المالية والبشرية.

- **همسة الأسبوع:**

الاستثمارُ الحقيقيُّ هو في الإنسان وليس في البنيان، والاحتكار حَرَّمه الله في البيان... وفقنا الله لرؤية الصواب صوابًا والباطل باطلاً.

وهنا أستغل الفرصة لتهنئة حكومتنا الرشيدة والأسرة المالكة والشعب السعودي بسلامةِ مليكنا ملك الإنسانية واضع أساس النيات الصافية الجلية.

كيف؟

الجمعة ٣ ديسمبر ٢٠١٠

كيف نحدِّد ثقافات الأمم؟

كيف نزيل بطولاتٍ بِجَرَّةِ قلمٍ؟

كيف نميِّز أُمِّية أصحاب القرارات في مجتمعٍ؟

كيف نرى زللَ وأخطاء حضارات زالتْ بسبب انحدار القِيَم؟

كيف نغيِّر واقعًا مؤلمًا من إسدال الستار على أوضاعٍ كان من المفروض أن تكون في العلن؟

كيف نوصِّل المعلومة إلى جهات وضعتْ حولها دوائرَ مغلقةً من ظلامٍ دامسٍ لا سبيل للخروج منه إلَّا الالتماس والتَّحسُّس لبلوغ مصادر الضوء لرؤية مآسي أفراد ومجتمع؟

كيف نخرج من أنظومة الجهل وأُمِّية وطن؟

كيف نؤدي أدوارنا من غير خوفٍ إلَّا من خالقنا؟

كيف نثقف وطنًا لايزال يفكِّر بعقلية زمنٍ قد ذهب من دون رجعةٍ؟

كيف نخطو بأجيالنا القادمة إلى مدائن العلم والمنافسة؟

كيف ننتصر على فقر العقول والقلوب والجيوب؟

كيف نعلو بأخلاقياتنا إلى ما كان يصبو إليه خاتم الأنبياء والرسل لأمته حتى تنتصر على سائر الأمم؟

كيف نعلن للعالم أننا خير أمةٍ أُخرِجَت للناس ونحن نغرق في محيطٍ من الفساد على كثير الأصعدة ونختبئ تحت رداء القِيَم؟

كيف نفسِّر ظاهرة الازدواجية التي وُسِمنَا بها وأصبحت من شمائلنا؟

كيف نصل إلى أعالي جبال المعرفة ونحن أضعنا النون والقلم؟

كيف نبكي على أطلال تراثنا وعراقتنا، وقد وضعنا رداءً لا يناسب هندسة تاريخ طويل من تصديرٍ للعلوم والمعرفة؟

كيف نصبح صُنَّاع القرار وقد أضعنا مفاتيح الحكمة في دهاليز الصراع لبلوغ القمم؟

كيف نسترد ما صَدَّرناه عَبْر التاريخ من شمائلٍ وقِيَمٍ؟

كيف نستعيد أمجادنا ونحن أصحاب العقول الفارهة؟

كيف نوازن بين مصالحنا الشخصية والمصالح العامة ضمن أدوارنا التي أصبحت سُلمًا للتسلُّق وليس لخدمة وطنٍ؟

كيف يصل صدى أصواتنا إلى مَن يهمه الأمر في أعالي القمم؟

كيف تُهدَر كرامتنا كلَّ يومٍ عبر الاتصالات العالمية منها المرئية ومنها المسموعة ومنها المقروءة ونحن صامتون كتمثال "أبو الهول" الذي ينظر بشفقةٍ على ما أصبحتْ عليه أممٌ كانت قممًا؟

كيف نغيِّر واقعًا مؤلمًا من هدرٍ للحقوق الإنسانية؟

كيف نغيِّر مجتمعًا انتشرت فيه أنواعٌ كثيرةٌ من الأمراض المستعصية؟

كيف نغيِّر ثقافةَ الانهزام إلى ثقافة الحرية والقوة التي هي في الأصل الرسالة المُحمَّدية؟

كيف نخطو من ثقافة الجهل بكلِّ أنواعه إلى ثقافة المعرفة بكلِّ أطيافها؟

كيف نستمد قوةً تلاشت عبر خيوطٍ نُسِجَت؟

كيف نتعلم غرس شجرة الحُبِّ والأُخوةِ والتلاحم العربي؟

كيف نزيل الحدود الجغرافية من على دفاترنا التعليمية؟ لنصبح شطآنا ذهبية لأمتنا الإسلامية والإقليمية لترتع وتمتد من سهول تهامة إلى سهول البقاع اللبنانية والصحراء السيناوية وسواحل اللاذقية والشطآن الخليجية والأراضي المغربية والجنة التونسية وباقي الأمم العربية؟

كيف نصبح أمةً واحدةً ونحن لانزال نفرِّق بين الألوان والقبائل العربية؟

كيف نصبح يدًا واحدةً مع أشقَّائنا في اللغة العربية؟

كيف نعالج مشكلاتنا الإقليمية لنصبح وحدةً عربيةً؟

كيف لا نستفيد ممَّن عاصر وأنتج بعض الحلول للمشكلات المشتركة في الثقافة والتراث من قضايانا المستعصية؟

كيف نحلِّق في سماء الحرية ليسطع نجمنا في الأخبار العالمية؟ ونصبح بالفعل والقول حمامة السلام ونسور الجزيرة العربية؟

كيف نصبح نسورًا ونحن ما زلنا طيورًا؟

كيف نصلح الجذور لتنمو شجرة الدر من غير اعوجاجٍ في الأغصان ولا الجذوع؟

هل أستمر في الكيف؟ أم أبدأ في وضع الحلول؟

الحلول موجودة أمامنا كوضوح الشمس في سماءٍ صافيةٍ وضوء قمرٍ في ليلةٍ صافيةٍ، وهي على مرأى من أبصارنا وقيد ذراعٍ من أيدينا، ولكن هل بالفعل نبحث عنها؟ أم أصبحنا كمَن أتقن اللعبة؟ ولابد أن ينهي الأزمة؛ حتى يستفيد قدر الإمكان من فرض الأحكامِ؟

فالدراسات موجودة والحلول قيد وقف التنفيذ والعقوبة... حلولنا تكمن في عقولنا لرؤية وتنفيذ خططٍ لمواجهة الحروب الافتراضية من علومٍ وثقافات غربيةٍ، فهويتنا لا تزال في متناول الإنقاذ قبل زوال مدة الصلاحية في هذا المدِّ الإعلامي لمحو المعالم الشرقية والأخلاق الإسلامية والوَسَطية من تعاليم ديننا للانحراف والانزلاق في عوالمٍ لا تَمُتَّ للإنسانية واحترام الذات والحرية بشيءٍ إلَّا المُسمَّيات الإعلامية، فصدَّقناها واتَّبعناها من غير تفكيرٍ ولا تدبيرٍ بل فُرِضَت علينا مع سبق إصرارٍ وتعمُّدٍ من قِبَل جهات، لكننا نعرف مصدرها، فلا مناهجنا التعليمية تؤهلنا لخوض التجربة العالمية بهويَّةٍ عربيةٍ إسلاميةٍ واضحةٍ المعالم والأخلاق السوية، ولا مجتمعنا يوجد به الاكتفاء الذاتي من العمالة المحلية لمواجهة الكوارث الطبيعية وغير السوية من أوضاعٍ لا تقبلها الإنسانية...

قضايانا مُعلَّقة لحين إعلانٍ آخرٍ، حقوقنا تحت التنفيذ دائمًا حتى في أبسط الدوائر وفي شوارعنا المبنية على فراغات حَجَرية، وانزلاقات بيئية، ومؤسساتنا المدنية

أصبحتْ عُرفية، وأحكامها عسكرية، وأفرادها من عجينةٍ فُخَّاريةٍ، شركاتنا الاستثمارية احتكارية، والآخرون مستسلمون لهذه الموجة القطبية، فأصبحنا مُجمَّدين داخل أُطُرٍ من الثلوج المتراكمة على قضايانا الاجتماعية والأسرية، وعند بزوغ قليلٍ من الحرارة الصحراوية تتناثر قضايانا المأساوية من عنفٍ وعضلٍ وشذوذٍ وعقوقٍ وفقرٍ مُدقَعٍ، وما إليها من قضايا مُخبَّأةً تحت عباءة المرأة العربية، والرجل يعيش قصةً لم يعرف أين ابتدأت ولا أين ستنتهي فأضاع القوامة والهوية العربية والإسلامية، فأصبحنا مجتمعًا يعاني في صمتٍ ويغلي مثل البراكين الأَزَلِيَّة في داخل أرضٍ خصبةٍ ترتعُ في داخلها تقاليد لا تَمُتَّ بشيءٍ إلى رسالة خير البرية ولا حتى أبسط الحقوق الإنسانية العالمية في كلِّ المجالات المفروض أن تكون من حقِّ كلَّ مواطنٍ في هذه الأراضي المملوءة بالأتربة العضوية التي تصلح لكلِّ نبتةٍ مثمرةٍ إن سقيناها بنهر المعرفة والعطاء وسمحنا لتدفق السواقي لملء الأنهار ليستفيد منها الجميع وليس فئةً معينةً بَنَتْ ثقافتها على الأنا والحقوق الخاصة، وليس على الحقِّ للجميع وأننا نتشارك في الحقوق وما لنا وما علينا.

كيف نبدأ للخروج من حالة التيهان والعقوق؟ ونبدأ في رسم معالم خريطةٍ جديدةٍ من غير حدودٍ تعيق تقدمنا إلى القرون الآتية بمعالمٍ واضحةٍ وشفافيةٍ، مُتسلِّحين بالأخلاق المُحمَّدية والنيات السوية والعقول التي أبهرتْ العالم منذ قرونٍ فأَرْسَت أُسسَ كلَّ العلوم التي نمارسها، في أبسط أمورنا اليومية، فهي موجودة ولكن يجب مساندتها ووضعها في أُطُرها المناسبة، وإعطاء المواهب الفَذَّة الموجودة على الساحة لتنفيذ أجندة الإصلاح الاجتماعي والأخلاقي والمعرفي التي هي السبيل الوحيد الموجود حاليًا على الساحة لإنقاذ بقايا مجتمعٍ انفرطتْ عقدته، ولم يعد يرى الضوء في آخر النفق ولم يعد يثق في أجندته.

- **همسة الأسبوع:**

لن تسطع شمس المعرفة والحرية من خلال الغيوم الترابية إلَّا بسواعدِ أحفادٍ من صَاحَبَ وعَاصَرَ خير البرية.

الغرفةُ التجاريةُ و المطالبات النارية

الجمعة ١٠ ديسمبر ٢٠١٠

استمتعتُ الأسبوع المنصرم بما حدث في ثنايا أروقة هذه الغرفة الاستثنائية وقراراتها الفجائية وتوصياتها النارية، هل هي بفعل فاعل لإطلاق رصاصات مُوجَّهةً وقذائف مُدوِّيةً؟ أم هي مانشتات إعلامية لا نعرف كونها أطلقت أصواتًا عاليةً وأمواجًا عاتيةً وأفكارًا اعتبرها الآخرون ضالة، وأطلقوا على رئيسها ألقابًا لا تليق بنا كمسلمين في مجتمعٍ بُنِيَ في الأصل على الديمقراطية وعدم المساس بالعقيدة والتكفير؛ لِمَا لها من تأثيرٍ سلبيٍ وعواقبٍ وخيمةٍ على كلِّ مَن يُكفِّر مسلمًا إلَّا مَن أشرك بربِّه أو خرج عن العقيدة، وإنكاره وجود رب رحيم رؤوف بالعباد، غفَّار الذنوب، ستَّار العيوب، ناصر المظلوم، الرافع الضر عن أيوب، مُنجِّي يونس من بطن الحوت.

لكني أرى في مجتمعنا البعض ممَّن يُكفِّر أخاه المسلم بمجرد اختلاف الرأي، وخاصةً عندما يتعلق الأمر بالنصف الآخر، النصف المكلوم، المغلوب على أمره الذي يُتاجَر باسمه على شتَّى الأصعدة بكلِّ الأطياف والألوان والتَقلُّبات الموسمية، فتارةً نرى البعض يُحلِّلون عقدةَ الكفِّ والوجهِ ولونه، وتارةً يصفونها بالعورة، وتارةً يتسلون بروايات وأحاديث عن غطاء وجهها وعلى ماذا يجب أن يكون طبعها، وتارةً تصبح موضوع الساعة، إن أرادت فقط أن تخطو خطوات داخل بيتها أو إن أرادت أن تغيِّر نمط حياتها، أو أرادت ببساطةٍ أن تمارس حقَّها الذي أعطاه إياها الله من خلال قرآنه وسنة نبيه، فأصبحت القرارات النارية والوجهة المحلية والجهاد على كافة المستويات هي المرأة وليس كما يجب أن يحصل في أيِّ مجتمعٍ، وهو التركيز على الاقتصاد والتنمية والإنسان والفكر والعلوم والبنيان

لنصبح أمةً تُذكَر بالبنان والبيان والبنيان الإنسان، فشغلوا وأشغلوا أنفسهم بالبحث الدَّؤوب وراء ما يُسمَّى بالمرأة، فأصبحت ألعوبةً يُطالَب بحقها، ويُتَعدَّى عليها وتُعضَل، وتُهدَر كرامتها أمام مجتمعٍ المفروض أن يكون هو الذي كرَّم وأعطى وعدل وأنصف وحمى وترعرع على حبِّ واحترامِ المرأة.

فما نراه الآن هو مهزلة وعدم احترام لأبسط تعاليم نبينا وأوامر ربنا وحقوق أُعْطِيَت من خالق البرية لهذه المخلوقة التي من المفروض أن تنتمي إلى الكرة الأرضية وليس من المخلوقات غير المعروفة الهوية، فأضاعوا هويتها الإسلامية وأعادوها إلى تعاليم الجاهلية بل ما قبل الجاهلية، من إهدارٍ للكرامة الإنسانية باسم السُّلطة الذكورية، أو ما يُسمَّى بعقدة المرأة خاصةً في مجتمعاتنا العربية والعالمية عامةً، فالمرأة أصبحت سلعةً تجاريةً لمَن يريد الشهرة وإبراز نفسه كداعمٍ لهذه المخلوقة الضعيفة التي هي بعيدة كلَّ البُعد عن الضعف والعنف، بل هي مَن أنجب الأبطال على مدى العصور، وهي مَن أَرْسَتْ قواعد السِّلم في كلِّ الأمور، وهي مَن هَزَّتْ سريرَ طفلها بشمالها ومن ثَمَّ هَزَّتْ العالم بيمينها، وهي التي تَغنَّى لها الشعراء، وكتب لها المؤرخون، وهي مَن جاهد، وأُخِذَت عنها الأحاديث النبوية، وهي مَن لُقِّبَ بسببها مجنون ليلى، وهي مَن ضَحَّتْ من أجل أطفالٍ رُضَّع، وهي مَن أنجبت شهداء أُحد، وهي مَن تجري الجنان تحت أقدامها...

فأين الضعف في كلِّ هذا أيتها المجتمعات التي لا تقرأ ولا تتعلم؟ بل يغض بصره وينفي كلَّ ما ورد في الأديان من تكريمٍ للمرأة وجعلها فوق كلِّ شُبهةٍ وارتيابٍ، فالعالم كله يلقي باللوم على المرأة بالغواية وهي في النهاية صاحبة فن الرواية من شهرزاد إلى ملكة سبأ وإلى آخر القصص المَرويَّة من ذكاء وحكمة نساء أَرْسَيْنَ قواعد الحكمة وأَدَرْنَ ظهورهنَّ للحروب وتهميش الهوية.

ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، فقد حَرَّك الأمور على ما لم تشتهيه هذه المخلوقة الضعيفة التي تنتمي إلى كواكب بعيدة وقصص أسطورية، فأصبحت سلعةً تجاريةً وورقةً دوليةً يُلعَب بها أدوار لكسب معارك وأرضيات لا تَمُتَّ للواقع

بِصِلةٍ، فأين الفرار من مسارح الدول التي تلعب بنا في أروقة القرارات المخيفة؟ فلا الغرفة التجارية، ولا مجالس الكونجرس الأمريكية ولا مجالس الأمم الدولية قادرة أن تعطي حقوقًا في الأصل موجودة في الكتب السماوية، خاصةً آخر الرسالات والسُّنَّة النبوية، ولكن أضعناها من خلال أزمان مضت وحَلَّ محلها واقعٌ لا يَمُتُّ بِصِلةٍ إلى ديننا الحنيف ولا إلى الإنسانية.

فنحن بغنى عن كلِّ هذه الصرخات المدوية والمانشتات الإعلامية والحملات التكفيرية إن اتَّبعنا ورجعنا إلى أصولنا العربية وشهامتنا الإسلامية؛ لنُصدِّر إلى العالم ثقافةً انحسرت واضمحلت حتى أصبحت ذكرى مأساوية عن أمجادٍ في السابق كانت هي الأساسية لحضارةٍ أعطت للعالم ما لم تعطه كلُّ الأمجاد والحضارات الماضية من أخلاقٍ مُحمَّديةٍ لِمَا يجب أن يكون عليه المجتمع من إجلالٍ واحترامٍ للمرأة، وإنصافها من جحود عوالم وسنين وقرون كانت بالأمس ماضية، فبرز فجر الإسلام، لكن أضعناه بين طيات عباءة المرأة الشرقية وحقوقها الإنسانية في دهاليز تراث القبلية.

وتدور الدائرة وترجع بنا الذاكرة إلى سنينٍ قليلةٍ مضت من إكرامٍ للمرأة وقوامةٍ للرجل وتاريخٍ مليءٍ بالشهامة والإخلاص والرجولة، لتصبح ذكرى نتداولها ونتذكرها أوقات السحر، ونتسامر بها على ضوء نيران حطب العولمة التي لم تُبْقِ منها شيئًا وأَتَتْ على الغرس والغصن والشجر.

أين الرجولة الذكورية وأين المرأة الأنثوية الشرقية؟ هل أصبح لدينا جنسٌ ثالثٌ لا يَمُتُّ للإنسانية ولا إلى تاريخ البشرية ولا إلى ما كنا عليه من عراقةٍ وشهامةٍ عربيةٍ؟ هل جهادنا أصبح في المرأة وتركنا الجهاد في سبيل الإنسانية وكلَّ العلامات تشير إلى ثورةٍ بركانيةٍ في بطون الأودية الترابية التي ستزلزل الأفكار السلبية والثقافة التي لم نعد نعرف مصادرها ولا كاتبيها، حينئذٍ لن ينفع كلُّ ما أُهدِرَ في سبيل التنمية، ولن ينفع كلُّ ما قيل عن المرأة، ولن ينفع الاعتذار ولا

الإدبار، ولن نقدر الرجوع على الوراء لمسح فترة مظلمة من تاريخٍ كان المفروض أن يكون الأبرز والأفضل في القرون الماضية.

لذا أقول للمرأة: سِيري إلى الأمام ولا تنصتي إلى مَن يريد أن يُلبِسكِ أقنعةَ الاستسلام... وأقول للرجل: خذ بيد نصفك الآخر وامضِ إلى مستقبلٍ مشرقٍ بارزِ الهوية، هوية الإسلام الجلية، والرسالة المُحمَّدية، ولنكون أمة اقرأ، ولا نكون أمةً ذات هوية طالبانية مجهولة الهوية فاقدة حتى أبسط قواعد الحكمة الربانية من إعطاء الإنسان العلوم، والأديان، لنكون المرجع الأخير للقوانين الإنسانية.

- **همسة الأسبوع:**

جمع الله سبحانه وتعالى في كلمة إنسان ما بين مخلوقين، الذكر والأنثى في جنانه العلوية، ونحن استعملناها للتفريق بينهما بشتَّى الطرق السفلية.

البعض يأكلون الحلوى.. والآخرون يتجرَّعون العلقم

الجمعة ١٧ ديسمبر ٢٠١٠

بادرتنا الصحف قبل عدة أسابيع بصورٍ ملأتْ الصفحات بمناسبة فعاليات رجال الأعمال الشباب والشابات، التي نشكر عليها كلَّ مَن قام بتأييدها ودعمها للظهور إلى الإعلام، وجذب النظر إلى هذه الفئات التي يجب أن تُدعَّم بكلِّ قوةٍ، لا أن تُستَعمل فقط للحملات الإعلامية كما عهدنا الأمور في كلِّ الأزمنة والعصور لجذب التأييد ولحمد القائمين وليس كمآربٍ إنسانيةٍ ولا فعاليات تؤدي إلى نتيجةٍ، إلَّا ما عهدناه من تغطيةٍ إعلاميةٍ. وإذا كانت الصورة تُغْنِي عن ألف كلمةٍ، فقد رأينا من صور هذه المناسبة ما يُغْنِي بالأخبار عن حال المواطنين والعلاقة العكسية مع المسئولين، فقد رأينا مَن يلتهمون الحلوى في صورةٍ على غلاف إحدى الصحف، ولم يفكروا لحظةً واحدةً ماذا يأكل المواطن الفقير الذي لا يملك أصلاً حتى الخبز ويأكل العلقم.

ومن الناحية الأخرى بادرنا أحد المسئولين بفتواه الشهيرة، أنه لا يستطيع أن يفعل شيئًا للمواطن الذي بات محتارًا كيف يأكل ويستطيع أن يؤمِّن ولو أدنى مطالب الدنيا من غير عملٍ ولا وسيلةٍ.. وإن كان هذا حال بعض المسئولين الذين يعيشون الراحة القصوى، فمن المُخزِي والمعيب أن يظهروا بهذا الشكل الإعلامي؛ ليؤججوا ما في النفوس من مشاعرٍ الكل يعلمها ويتجاهلها بتصريحات مدوِّيةٍ، وعبارات ملتويةٍ، ومآرب شخصيةٍ، فنرى وجوهَهم نضرة تضج بالصحة والوفرة من غير تجاعيد الزمن، ولو أنهم بلغوا من العمر عِتيًّا، ومن التجارب المدوِّية، فلا تستطيع حيال هذه إلَّا أن نقول بأن بالأمس كان مجهولاً لا يُعرَف، واختاره مليكنا لأن يكون مفعولاً مبنيًّا، أن يساعد في البناء والحلول، لا أن يأخذ الإعلام لتمرير البيروقراطية كحجةٍ لأعماله التي لا تصل إلى الأهداف المبنية على مظاهرٍ برَّاقةٍ

تخدم النخبة ولا تخدم الفقير، فالوطن للجميع وليس للأثرياء، فما هم إلَّا جنود مُجنَّدة لخدمة المواطن وليس العكس كما نراه.

فمَن يملك مفاتيح القرارات والرزق المقسوم لانتشال الأسر السعودية المغلوبة على أمرها، ولا تستطيع أن تجد الحلول إلَّا على طاولة مسئولينا الذين أصبحوا يسمعون ولا يستجيبون إلَّا للبعض من المحظوظين الذين استطاعوا أن يصلوا إلى هذه السُّلطات الحكومية بطرقٍ بات الكلُّ يعرفها ويقرأها ليس فقط ما بين السطور، بل أصبحتْ معلنةً للحاضر والغائب والفقير المُعدَم.

فإلى متى يا مسئولينا سيأكل المواطن العلقم وأنتم تأكلون الحلقوم والمَنَّ والسلوى ومن الطيبات ما هو مقسوم، وتنسون يومًا لا ينفع مالٌ ولا بنونٌ؟
قد كتب الكثيرون عن أداء مسئولين ووزارات وقد أصدر خادم الحرمين الشريفين ونائباه، وأخص هنا الأمير نايف بن عبد العزيز كإنسانٍ متواصلٍ مع هموم المواطنين من أوامرٍ وحوافزٍ وتصريحات بتوجُّهاته الإصلاحية التي تؤمِّن لكلِّ مواطنٍ كفايته، فضلاً عن أوضاع المرأة عامةً كإنسانةٍ مقهورةٍ مجبورةٍ أن تُعِيل وتصرف وتنفق من غير إنصافٍ لها، ونظرة شمولية مبنية على أسسٍ إسلاميةٍ لمساعدتها على العيش الشريف؛ لتجنب اختراق الحدود الأخلاقية التي حَثَّها عليها ديننا الحنيف. لماذا هذه الحلقة المفقودة والرسالة التي باتت أنشودةً، والأمانات التي أُنِيطَ بها هؤلاء الرجال لتَحمُّل المسئولية ووضع حلول فورية لمشكلات لم تعد تحتمل التأجيل ولا التسويف وتريد التفعيل من قِبَل أهم الوزارات التي تقدر بإمكانياتها أن ترقى بالمواطن إلى ما يصبو إليه مليكنا ونائباه.

أين الخلل أيُّها المسئولون؟ أين التكافل؟ أم أصبح الهدف الحفاظ على المناصب وليس خدمة المواطن؟.. الشفافية في الطرح يُفتَرض أن يكون لها أجوبةً أكثر شفافية، فإن لم نكن نعلم فأعلمونا عن مواضع الخطأ من قِبَل وزاراتكم، وحتمًا ليست الأسرة التشريعية، لبناء وطن وإعطاء كلَّ ذي حقٍّ حقَّه بالمعادلات الرياضية التي أوضحتها في مقالَين سابقَين عن المبالغ التي تدخل في ميزانية هذه

الوزارات المعنية للارتقاء بأوضاع المواطن المتردية، إلى المقاصد المنشودة من قِبَل رأس الهرم ونائبيه المخلصين الأوفياء بالتزاماتهم المحلية والشعبية، وبالمقابل لا نرى لها من أثرٍ إلَّا صورًا في الجرائد ومانشتات إعلامية وكلمات بالنصح المُبطَّن إلى مَن يحاول أن يساعد المواطنين المغلوبين على أمرهم بأن يخففوا من حدة اللهجة، وأن لا يتجاوزوا إلى هذه الجهة النخبوية حتى تتم الدائرة الذهبية من لعبٍ على الأوامر، وإهدارٍ للقِيَمِ الإنسانيةِ، وتسويف للأوامر العليا.

فمَن يخدعون؟.. وإلى متى سينتهجون هذه الطرق الملتوية والتهديدات غير الإنسانية ولا الحقوقية لبلوغ مقاصدهم غير الشرعية؟ بتمرير كلمات وأمثلة ليصبحوا سُلطة من غير منافسٍ ولا مناقشٍ لسياساتهم الفاشلة، ووضع اللائمة على الوزارات الأخرى، وما إلى ذلك من تبريرات شرب منها المواطن حتى الثمالة.

نريد أن نعلم ماذا سيقدِّمون من جديدٍ لمحو الآثار السلبية التي بنوا عليها سياساتهم السابقة من فشلٍ في الوصول إلى الأهداف المرجوة. الآباء يأكلون الحصرم والأبناء يضرسونه، هذا ما تعوَّدناه من بعض الوزارات، فهل من جديد؟ وهل بظهور مسئوليها الإعلاميين المُكثَّف وأقوالهم التي هي عبارة عن وعودٍ برَّاقةٍ، ومذكرات تفاهم خلافية، ومظهر إعلامي نشربه مع قهوتنا الصباحية ولا يهضمه نظامنا الهضمي لِمَا فيه من مُعسِّرات هضميةٍ.

لنقرأ الحقيقة ولا نستمر بالخديعة، ونريد أن نرى النتائج ليس بعد عقودٍ من الزمن ليخلفهم وزراء آخرون ويضعون اللوم على السابقين، فهذه أغنية سمعناها تتكرر كلَّما تبوأ الوزير المنصب، إلى متى والمواطن يأكل العلقم والمسئول يأكل من الحلوى والسكر؟

- **همسة الأسبوع:**

لكلِّ نَفْسٍ أَجَل، ولكلِّ إنسانٍ قَدَر، والكلُّ سيكتب كتابه فإمَّا السَّقم، وإمَّا السلامة.

الليالي المخمليَّة للمرأة العربية

الجمعة ١٧ ديسمبر ٢٠١٠

طقوسنا في بلادنا دائمًا مقرونة بسِحْر الليالي المُقْمِرة، وقصص ألف ليلة وليلة ، وشهر زاد تروي قصصها الساحرة على رجلٍ شرقيٍّ الملامح عربيِّ الطِباع، فبذكائها الفطري الأنثوي، استطاعت أن تنجو من المصير المحتوم، إمَّا الموت وإمِّا سْحْر الحُبِّ والغواية تحت حدِّ سيفِ حُبِّ البقاء.

هكذا ورثتها حفيداتها، فأصبحنَّ يألفنَّ سهر الليالي وفنون الغواية تحت غطاء الظلام، وفي سكون الليل، فأصبح ليلهنَّ نهارًا، ونهارهنَّ ليلا، وأصبحت الليالي لها فنون وشجون للمرأة العربية، فهذه هي هويتها وهوايتها وعنوانها، ومصيرها، فقد تربَّتْ علي إرضاء الرجل، وفنون الغواية، قبل فنون الطبخ، والرعاية الأُسرية، فقد أصبحت بعد قرون من القصة الأسطورية ، بقايا امرأة ، ثقافة تلثمتها ورضعتها منذ أيامها الأولية، من لبن ثدي امرأة لها نفس الهوية، والثقافة الأنثوية في المنطقة العربية.

تستيقظ من نومها، تتمدد على فراشها، تتثاءب، تتمدد كقطة بمشاعر ثورية، تلتفت يمنة ويسرة، تتلمس جوانب فراشها فلا تجد شريك حياتها، تتململ، تضع يدها التي خلت من آثار عمل الجدات لأنها أصبحت في زماننا عارًا، وسقوطًا من طبقات المجتمع بكل أطيافه، ومستوياته، فقلما نجد في زماننا أُنثى البيت والعمل، تتحامل على نفسها وتطلب فطورها من بعد المغرب، أو بعد العصرية إن كانت من صاحبات الهمة والنشاط والمكالمات الهاتفية.. تسأل الجارية ذات الجنسية الآسيوية عن أطفالها، عن شريكها، فقد أدَّتْ واجباتها المنزلية. تطالع مرآتها، تتحسس وجهها وجسدها، تفكِّر بأي لون ستطلع اليوم علي المجتمع، وبأية ماركة عالمية،

لتتسابق مع الأخريات على هواياتهن الضائعة بين كل ما هو جديد وثمين، أيامها خالية إلا من أهدافها للتميز، بأي صورة كانت، أيامها عبارة عن حالة تكرار لا تنتهي... شهر زاد الحديثة تملأ أيامها - وإن كانت مثقفة وعالمة - بشتى أنواع ثقافة الغواية، غريزة زُرِعتْ فيها منذ خلق آدم وحواء، وتتعاقب الأيام والقرون لتصبح الغواية فنًّا من الفنون الأنثوية؛ ولبعضهن الفن الوحيد الذي تتقنه، فمع الثقافة العالمية وتجارة الرقيق أصبحت المرأة سلعة يتداولها الجميع، من الغرب إلى الشرق، تارةً للتسويق، وتارةً حُجةً للتقدم والازدهار، وتارةً - كما في مجتمعنا - سلعة لذوي الأفكار التكفيرية وباسم الدين، فما زالت عبر القرون هي المحور الرئيسي للعلوم والاكتشافات الجغرافية، وصراع دائم عما يفترض أن تكون عليه المرأة في كل العصور، والجواب ببساطة موجود في القرآن وفي السيرة النبوية، في الوسطية، في الفهم العميق والتدبر للقرآن، ومعانيه الإلهية.

أما شهريار هذا القرن فهو مذبذب بين امرأة يريدها في بيته، ملكا وشراءها ومن مقتنياته الجوهرية، وديعة، طائعة، منيبة، مربية، تلعب كل الأدوار بسلاسة وخفية تقفز من دور إلي دور على حسب مزاج شهريار، وإلا الموت تحت مقصلة الطلاق أو تعدد الزوجية. وما بين امرأة لعوب تتفنن في الغواية، والرقص على بقاء أوتار قلبه تتمايل ذات اليمين وذات الشمال، ولا همَّ لها إلا حساباته البنكية وسيارته الألمانية، فشهريار زمننا يريد شهر زاد كلعبة يطوعها بكبسة زر عصرية لتلعب كل الأدوار وتلبس كل الأقنعة من أجل إرضائه، وإلا اللعنة الإلهية.

أيتها الأنثى العربية قد ذهب زمن ليالي الرقِّ والعبودية، ثوري علي كل التقاليد والسلطة الذكورية وكوني أنثى أيام النبوة، ومن فارسات العصور الذهبية.

■ **همسة خفية:**

أنا امرأةُ كلَّ العصورِ والأديانِ السماويةِ.

مأساة.. وانتحار قِيَم

الخميس ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠

إنَّني أكتبُ هذا الأسبوع عن موضوعٍ شائكٍ قد لا يعجب ولا يرضي الكثيرين، وسيحظى بانتقادات وسيثير جدلاً واسعًا عبر الأثير، ولكني سأمضي وأكتب حتى أرضي الله ثم ما تعلمته عن الحقوق في الإسلام وما استنبطته من نشر العدل في كلِّ زمانٍ ومكانٍ.

ترعرعنا وشربنا من حِكَمِ آبائنا وأجدادنا وحُكَّامنا ما لا يقبل الجدل في إعطاء المرأة مكانتها ورفع راية الحقوق الإنسانية مهما بلغت المعارضة واشتدت الفاقة، وعلا صوتُ الغلو واسْتُشْهِدَ بأحاديثٍ فُسِّرَتْ بما تهوى النفوس، وليس بما كان يجب أن يكون.

المرأة في بلادنا حقوقها مُهدَرة ما بين معارضٍ ومؤيدٍ، ما بين ما يُسمَّى بالتشدد والليبرالية، ولستُ أدري من أين جاءوا بهذه المُسمَّيات، وهي لم تكن في الأصل لها دلالةً في الإسلام، ولا هي من منهج السلف الصالح ولا من تعاليم المذاهب فاستحدثوا مطالب ووضعوا النساء في إطارٍ من المُسمَّيات والأخلاقيات وحاصروها بشتَّى المُسمَّيات، وغسلوا عقولاً كانت في الأمس حُكمها من المسلمات.

وسأركز اليوم على حالتين تعبران عمَّا وصل إليه مجتمعنا، وأقول هنا بلا استحياءٍ تَشَتُّت النظام العدلي وتَفرُّق الآراء بما لا يخدم مصالح المجتمع بكلِّ أطيافه، فهذه ثقافة وطن وعلى عاتق وزارتنا العدلية تطبيق – وبإصرار- الأحكام الشرعية، وبخاصةٍ ما يتعلق بالحقوق الإنسانية المُهدَرة والتي انتحرت على

صخور الأمية الشرعية، والسُّلطة الذكورية، وتجاهل الأحكام الشرعية، واستبدالها بالأحكام القَبَلية، ومسمَّيات شتَّى من الحرام والحلال والعقوق والاستسلام للأقدار التي لا يرضى عنها ربُّ العِزَّةِ والجلال، فأصبحت العقول مُظلِمةً والحقوق مُهدَرةً والأحكام مُعطَّلة، والعدل والإنصاف كلمات لا يوجد لها مكانًا فيما بُنِي وتأسَّسَ على إرساء القواعد وحلِّ المشاكل، وإعطاء الحقوق، ونصرة المظلوم، وإنصاف ورفع راية الحدِّ والسيف على الظالم، والوَسَطِيَّة في استنباط الأحكام من الشريعة السمحاء والقوانين والحقوق المُعطَاة من ربِّ البرية. إن نظامنا يعتمد على الشريعة وليس على سُلطة الإنسان الذي عبر العصور أَخَلَّ بالميزان، وجعل العدل غايةً للإخلال بالميزان واستبدله بنظامٍ لا يَمُتُّ للشريعة والحقوق الإنسانية بأيِّ ميثاقٍ ولا وَسَطيةٍ.. فأين المسئولية والتعاليم الإسلامية والشريعة السمحاء التي أعطت للمرأة ما لم تعطها كلُّ الأديان، اخترتُ من كل المشاكل الاجتماعية والحقوقية التي تَرِدْنِي حالتَين؛ لِمَا فيهما من إخلالٍ لأبسط الحقوق الإنسانية، من تَخبُّطٍ بالأحكام الشرعية والقوانين المحلية لنساء شاءت الأقدار أن تَضِعْهُنَّ في هذه الأوضاع المستعصية، والأمثال كثيرة بل أكثر من أن تُحصَى ويمكن اللجوء إلى المصحَّات النفسية الأهلية منها والحكومية؛ لمعرفة استشراء هذه الظاهرة غير الصحية عن وضع المرأة في مجتمعاتنا التي من المفروض أن تكون سويةً، لِمَا لنا من قواعدٍ إسلاميةٍ وشريعةٍ ربَّانيةٍ لا يوجد بها خلل ولا علامات استفهاميةٍ ولا اجتهادات عدليةٍ، لِمَا في قرآننا من حِكَمٍ لا تحتمل الاجتهاد؛ لأنها وُضِعَتْ من ربِّ العباد.

الحالة الأولى وهي حالة امرأة؛ بل أقول طفلة؛ عاث بها أباها فسادًا واغتصب طفولتها وبراءتها إصرارًا، ولجأت إلى الله ثم إلى أحكامنا إسراعًا حتى تأخذ حقها إلحافًا، لكنها وجدت المسئولين الكِرَام يقلبون الطاولة والأحكام عليها إضرارًا، وتبوأتْ السجن إصرارًا على أن تعيش مع والدٍ يطير من عينيه الشرر نارًا، واستعمل اسم كفيله لبلوغ أهدافه، واستطاع أن يقفز فوق القوانين واتهمها بالكذب

والافتراء والعقوق مع أن الشهود والأدلة ظاهرةً للعِيَان، فقبعتْ في السجن مع الأشرار وتشرَّبتْ العلقم حتى لا يُستَباح عِرضها باسم الأبوة، ولا الخضوع إلى ما حَرَّم الله من أمورٍ، بل عقوبتها تصل إلى حدِّ الحرابة، فرأينا الأمور وحقوقها الإنسانية تُذبَح على صخورِ الاستبدادية والعلوم غير الشرعية والواسطات النخبوية، حتى وصلت إلى وادٍ مُظلمٍ من التيهان وهي تسأل أين حقوق الإنسان؟ أين القِيَم الإنسانية؟ أين الإسلام في بلاد السُّنَّةِ النبوية والأخلاق المُحمَّدية والشريعة الربَّانية عن هؤلاء؟

ماذا أقول لها وماذا أقدر أن أعطيها من حلولٍ، والسُّلطة والأوامر تحيط بها من كلِّ جانبٍ، واستصدار أحكام نبذها من البلاد، فقط لأنها تجرَّأتْ وطالبت بالعدل في بلاد الإسلام؟ فحُكِمَ عليها بالهجرة؛ فقط لأنها لا تحمل الجنسية ولم تستسلم للإغراءات، فأين المفر وأين المسئولون عن حقوق الإنسان من غير تَحيُّزٍ للجنسية ولا اللون ولا الأوراق الثبوتية، فهي في الأول والأخير إنسانة ذات ديانة إسلامية، لجأتْ إلى الله ثم إلى العدل في بلادنا الحقوقية التي أرستْ قواعد الشريعة الإسلامية كمرجعٍ وليس كمسمَّيات إعلاميةٍ ونفوذٍ لا يحصل عليه إلَّا مَن كان ذا واسطة أو أفكار وأصوات عالية لاسترداد حقوق كانت بالأمس شرعيةً وأصبحت الآن من المستحيلات القَدَرِيَّة، فأين الحل في سرادقات النفاق المبنية على وضع اللائمة على الضحية؟

أما الحالة الثانية فهي لامرأةٍ في عِقدها الثالث سُلِبَتْ منها إنسانيتها وحقوقها الشرعية، ولم تجد ملجأ إلَّا الهيئات المحلية من دار الحماية بعدما لجأتْ إلى المحاكم الشرعية لاسترجاع حقها الذي ورثته من أبيها فاتُّهِمَتْ بالعقوق، وساوموها على التخلي عن كلِّ الأموال وإلَّا الثُّبور وعظائم الأمور، فانْثُنِذَتْ من السجون ودُور الحماية لغياهب دُور الشئون الاجتماعية والوزارة العدلية بإعطائها حقَّها ودعمها للحصول على حقوقها الربانية من إرثٍ ومالٍ، وساوموها على حياتها ثم سَلَّمتْ لأمها وأخيها اللذين يُشرِبَاناها العلقم، حبسوها في سجنٍ مظلمٍ

ومنعوا عنها الاتصال بالعالم الخارجي وحرموها من أدنى الحقوق الإنسانية لمجرد فقط مطالبتها بحقوقها الشرعية، وقد قبعتْ في الدار لسنتين وأمضت أيامها بالدراسة والاجتهاد حتى تبني مستقبلها بكلِّ إصرارٍ لبلوغ أهداف نبيلة من دراسات ومنصب تخدم فيها بلدها ومجتمعها، إلى أن تفاجأت بالسُّلطات الشرعية تعيدها إلى ذويها ليُشرِبُوها العلقم ويحبسوها في بيتٍ لا يوجد فيه حتى شعاع الشمس التي من حقِّ المخلوقات الربَّانية.

فكيف بفتاةٍ لا حول لها ولا قوة في مجتمعٍ أصبح يعاني الازدواجية؟ فلا تركوها تأخذ حقوقها الشرعية ولا تركوها تتزوج وتُستَر مع رجلٍ يحميها، ولم تسعفها السلطات القانونية ولا الجهات العدلية لإنصافها، وقلبوا الطاولة عليها فأصبحتْ هي الشاذة والعَاقَّة والمنبوذة، وما إليها من مُسمَّيات أصبحتْ سهلةً لمَن أراد الفرار من العقوبات، فأين العدل أيها المجتمع وأيها السُّلطات القانونية في هذه القضايا الحقوقية وكأننا نعيش في فضاء لا توجد فيه الأوامر الربَّانية ولا الشريعة الإسلامية؟

السؤال هنا مَن سينقذ هؤلاء الفتيات من غياهب الظلمات أم افتقدنا حتى الرجولة والنخوة العربية؟ أين مؤسساتنا الاجتماعية والجهات العدلية من هذه القضايا الإنسانية، والحقوق الشرعية، والحماية الاجتماعية؟ لماذا لا نُرسِي قواعدَ أساسيةً ونستحدث قوانين مُستمَّدة من الشريعة الإسلامية؛ لحماية حقوق المرأة السعودية التي باتت تعاني من الانهزام والضياع والشتات بين أروقة الوزارات والجهات الرسمية، فأصبحت ألعوبة ومهزلة وفقدت قيمتها الإنسانية التي أعطتها لها شريعتها الإسلامية؟ لماذا لا نعالج هذه المأساة ونقف بجدارةٍ وصلابةٍ أمام انتحارِ القِيَم الاجتماعية من مساندةٍ وعونٍ عبر الوسائل التنفيذية والمؤسسات المدنية وتنظيم أمورنا التطبيقية لنصبح واضحي المعالم؛ لكي يعلو الحقُّ ونخاف من السُّلطات التي بيدها الحلول الجذرية لنصبح مُصدِّرين لحقوق الإنسان، بدلاً من مهدرين للقِيَم والتعاليم النبوية، إنني أنصح وبشدةٍ السُّلطات المعنية بمساعدة ودعم

الهيئة الحقوقية للإنسان لوضع الميزان الذي من أجله أمر خادم الحرمين الشريفين بإنشائه ليصبح بحقٍّ فعَّالاً في هذا المجتمع المُتعطِّل كثيرٌ من أحكامه في شتَّى المجالات الحقوقية والإنسانية وخاصةً فيما يتعلق بالمرأة في مجتمعٍ أصبح يراها ورقةً دوليةً يلعب بها في شتَّى الجهات الدولية فأصبحت ورقةً بضغوطٍ عالميةٍ لإعطائها حقوقها الإنسانية، ونحن أَوْلَى وأجدر بهذا المقام لِمَا نحن فيه من نِعَمٍ ربَّانيةٍ ودساتيرٍ إلهيةٍ ضمنتْ لنا حقوقنا الإنسانية منذ بداية الهجرة النبوية.

- **همسة الأسبوع:**

قلوبنا شتَّى وأصواتنا متفرقة، وأحكامنا الربَّانية مُعطَّلة وحقوقنا الإنسانية مُهدَرة، فأين الضمير والإحساس أيها الناس؟ أم انتحرت قِيَمُنا الإنسانية على صخور التيهان في عالم نسيان حقوق الإنسان؟